# نقد تخريج الدُّكتور عبد المجيد جمعة

لكتاب

«رياضة المتعلمين» للإمام ابن السني رحمه الله

ويتضمَّن

## تبرئة الألباني الإمام

## ممَّا ألصقه به جمعةُ من الأوهام

إعداد

خالد حمودة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حقَّ حمده، والصَّلاة السَّلام على محمَّد نبيِّه وعبدِه، وعلى آله وصحبه، أتباعِ سنَّته وأنصار شريعته.

أمَّا بعد:

فقد عُنيت الأمة الإسلامية عنايةً بالغةً بسنَّة النبي ﷺ روايةً وحفظًا ونقدًا وتعلُّمًا وتعليمًا، أصَّلوا لذلك الأصول، وقعَّدوا له القواعد، ومهَّدوا له المسالك، وضبطوا المدارك، حتَّى بقيت محفوظة من الزيادة والنقص والتغيير، تحقيقًا لوعد الله تعالى بحفظ الكتاب المنزَّل من عنده، وحفظِ السنَّة التي هي بيانُه، ومن هنا كان التَّساهل في علوم السنة وما يتعلَّق بها تساهلًا بالملَّة، وتلاعبًا بالشَّريعة، واستهانةً بالنبوَّة.

وإني قد وقفت على كتاب الحافظ أبي بكر ابن السني رحمه الله (314 هـ) المُسمَّى بـ«رياضة المتعلِّمين»، وهو في النُّسخة الخطية كتابٌ بديعٌ متقنُ الخطِّ والنَّقط، بريء من التَّحريف والسَّقط، وكيف لا يكون كذلك، وهو بخطِّ الإمام الحافظ المتقن عبد الغني بن سعيد المقدسي رحمه الله (600 هـ)، الذي ملأ بخطِّه المتميِّز خزائن المخطوطات، وقد تصدى لتحقيقه عبد المجيد جمعة، فكان عليه أن يزيد الإتقان إتقانًا، ويُكمِّل عمل الإمامين الجليلين ـ ابن السني والمقدسي ـ بتعليقاتٍ تحلُّ المشكل وتُحَلِّي العاطل وتقيم المائل، لكنَّه ـ للأسف ـ لم يفعل ذلك، بل شانَ النُّسخة، وأفسد الكتاب، وأساء إساءةً بالغةً إلى علوم السنَّة النبوية وأعلامها، ومن أخطر ما وقع فيه:

1ـ تصحيح ما ليس بصحيح من الحديث، ومن ذلك أنه صحَّح حديثا منكرًا يمَسُّ جناب النبوة ومقامَ نبيِّنا محمَّد ﷺ.

2ـ والجراءَةُ على العلماء والأئمَّة بتوهميهم في الفهم، وتلحينهم في اللَّفظ، وتغليطهم في الحُكم.

3ـ ويكفي أن تعلم أنَّه تعقَّب الشَّيخ الألباني ﷺ في هذا الكتاب ـ الَّذي يقع في أقل من (300) صفحة ـ في نحوٍ من عشرين موضعًا، والمصيبةُ أنَّه لم يصب إلَّا في قليلٍ منها، والباقي كلُّها تعقُّبات بالجهل والتسرُّع كما ستقف عليه.

فلما كان الحال على هذا، استعنت بالله تعالى ـ وهو المعينُ على تحقيق كلِّ مأمول، والمرغوب إليه في الوصول إلى كلِّ مطلوب ـ على كتابةِ تعقُّبات حديثية على ما سوَّد به هذا الدكتور حاشيةَ الكتاب[1].

ومن غرض هذه الكتابةِ أيضًا تسليطُ الضَّوء على كتابٍ يُعتبر من أكبر ـ إن لم يكن أكبر ـ عملٍ أخرجه جمعة في جانب تحقيق التراث، لأنَّ الأعمال الأخرى التي أخرجها إنَّما هي رسائل صغيرة، وغالبها لأعلامٍ متأخِّرين، ليس فيها نصوص كثيرة، ولذلك قد لا يمكن من خلالها الحكم على علم الرجل وفهمه، ومدى التزامه بالمنهج المتعارف عليه في تحقيق النصوص وإخراجها والتعليق عليها.

مع التَّنبيه على أنَّه عُني بإخراج كتب عددٍ من الصوفية والقبوريِّين الخرافيِّين، وقد وقفت له على ستَّة من كتب هذا الصِّنف، وهي:

**الأول:** «حكم لبس قلنسوة النصارى» لمحمد عليش.

**الثاني:** «لطائف المنن في قواعد السنن» لنور الدين علي بن أحمد القرافي، صاحب الجلال السيوطي.

---

(1) أمَّا ما يتعلق بالنص الذي أثبتَه وما أتى به في ذلك من العُضَل والفواقر، فهذا قد انبرى له فارسٌ من فرسان الميدان، وهو الشيخ د. رضا بوشامة ـ حفظه الله ـ، فاستخرج له أكثر من ثلاثمائة (300) خطأ، وهي منشورة بعنوان: «**تنبيهات على تحقيق د. عبد المجيد جمعة لكتاب رياضة المتعلمين**».

**الثالث:** «شرح القواعد الخمس» لعبد الله سويدان، الصوفي الشاذلي، وأحيلُ بيان حاله إلى باحثٍ وقف على مصنفاته واعتنى بدراسته، وهو الشَّيخ ترحيب الدوسري، الذي كتب عنه دراسة وافية في العدد (131) من «مجلة الجامعة الإسلامية»، فقال ص (341): «**وأما من حيث التصوُّف فهو مُغرِقٌ فيه، فمن مؤلفاته السابقة يتَّضح تصوُّفه، فقد اهتم بضُلَّال الصوفية، كابن عربي والبدوي وغيرهما، فهو مدَّاحٌ لهم ولطرقهم وبدعهم، وشارحٌ لصلواتهم البدعية، كصلاة ابن عربي وابن مشيش والشاذلي والبدوي والزرقي وغيرهم، وسويدان سالك على الطريقة الشاذلية، وناظمٌ وشارحٌ للموالد البدعية، مع خلل كبير في جانب توحيد الألوهية**».

**الرابع والخامس والسادس:** «الأثر المحمود لقهر ذوي العهود»، و«قهر الملة الكفرية بالأدلة المحمدية»، و«النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنازة بأم الكتاب» ثلاثتها للشُّرنبلالي الحنفي، الذي قال عنه المحبِّي في ترجمته في «خلاصة الأثر» (2/ 39): «**وكان مُعتقدًا للصالحين والمجاذيب، وله معهم إشارات ووقائع أحوال، منها أن بعضهم قال له: يا حسن! من هذا اليوم لا تشتر لك ولا لأهلك وأولادك كسوة، فكانت تأتيه الكسوة الفاخرة ولم يشتر بعدها شيئا من ذلك**».

وقد نقل جمعة في مقدمة تحققيه لكتابه: «النظم المستطاب» (16-17) ثناء المحبِّي عليه بطوله، إلَّا هذا الموضع الذي ختم به ثناءَه عليه! فلم يكتف بتحقيق أعماله حتَّى غشَّ القارئ بكتمانه لعقيدة الرجل وحاله! بل بوَّأه موضع الإمامة في الدِّين فقال في تصدير هذه الرِّسالة (ص5): «**أما بعد: فهذه درَّة نفيسة ورسالة منيفة للشيخ الإمام العلامة**»!

وإذا كان قد قال في بعض ما اعتذر به عن طبعة كتاب عليش إنَّه أراد بذلك أن ينشر كلام المالكية الذين يُقبل قولهم في هذا البلد، فما جوابه عن نشر كتب الشرنبلالي الحنفي، أتراه يُقنع المالكية بكتابٍ حشوُه نقولٌ عن الحنفية؟!

فالرَّجل كأنه تخصَّص في تحقيق كتب الصُّوفية، ثمَّ تجده يتصدَّى لإسقاط أهل السنة الخُلَّص، الذين قَضَوْا أعمارهم في نشر السنة والتَّوحيد والدَّعوة إليهما!!

أما كتاب «رياضة المتعلِّمين» هذا فهو كتابٌ حديثيٌّ كبيرٌ، زاخر بالمتون والأسانيد، وفي مثلِه يظهر علمُ المحقِّق وإتقانه وأهليته.

وقد جعلت ما قيَّدت عليه من الملاحظات في أقسامٍ، من أجل تسهيل تصوُّرها والوقوف عليها:

**القسم الأول:** أخطاؤه في التخريج والحكم على الرجال والأسانيد، **وهذا القسم هو أكبر الأقسام وأهمها، إذْ هو الغرض الأوّل من التعليق على النص الحديثي**، ولهذا بدأت به.

**القسم الثاني:** استدراكاته على الشيخ الألباني ﵀، وسمَّيت هذا الفصل: «**تبرئة الألباني الإمام ممَّا ألصقه به من الأوهام**»، وذلك لِما هو معلوم من شدَّة انزعاج الألباني ﵀ ممَّن ينتقده بجهل وتسرُّع وعدم معرفة.

**القسم الثالث:** الجهل والإخلال بأساسيات التخريج.

**القسم الرابع:** تقصيره وقصوره في عزو الأحاديث والآثار.

**القسم الخامس:** تخليطه في الرواة الذين يذكرهم.

**القسم السادس:** تعليقات متفرِّقات.

**القسم السابع:** الطَّرائف.

وقد جاءت في سبعة أقسام، موافِقةً للتجزئة الأصلية لكتاب ابن السنِّي ﵀، وهي موافقةٌ لطيفةٌ.

قد يقول قائل: لِمَ خرج هذا النقد الآن، وأين أنتم منه منذ طُبع الكتاب؟

فالجواب أننا كنَّا ـ كغيرنا ـ نحسن الظن بالمحقق، وإذا رأينا شيئًا فيه أو في كتاباته نغضُّ الطرف، أخذًا بالواجب علينا من ستر المؤمنين، وعدم تتبع سقطاتهم، فلمَّا لم يقنع

هذا الرَّجل بستر الله عليه، واستطال في أعراض إخوانه، استطالةَ من هو مبرَّءٌ من الخطأ، مُنَزَّهٌ عن الوهم، لم يكن بدٌّ من مطالعة حالِه، والنَّظر في أعماله، ليُعرَفَ هل هو صحيح الفهم، دقيق النظر، يُعتَمَدُ على مثله في الحكم والخبر؟ أو هو معزول عن هذا المقام، شديدُ النَّأْيِ عن هذه الأمور العظام؟

وليَسْتَيْقِنَ - بما نوقِفُه عليه من أخطائه - أنَّنا جميعًا نُخطئ ونجهل، ونسهو ونغفل ونحن إلى سِتر الله وعفوهِ أحوج منَّا إلى التَّشهير بالخلق، ورميهم بالجهل، وسوء الفهم وقلَّة الدِّين، وغير ذلك ممَّا جرى على لسان هذا الرَّجل في حقِّ إخوانه، نسأل الله السلامة وقد كان ينبغي أن يكون حالُه كما رُوي عن عبد الله بن عباس ﷺ أنَّه قال: «**إذا أردت أن تذكرَ عُيوبَ صاحبِكَ، فاذكُر عيوبَ نفسِك**» [أخرجه البخاريُّ في «الأدب المفرد» (328)]، فإنَّه إذا امتثل هذا الأدب أَمِنَ أن يكون حاله كقولِ الشَّاعر:

ورُبّ عَيَّـــابٍ لَـــهُ مَنْظَـــرٌ مُشْـتَمِلُ الثَّـوبِ عَلَـى العيْـبِ

وقال آخر:

شـرُّ الرِّجـالِ يُريـد عَيْـبَ خِيـارِهِم كـــذاك كُـــلُّ مُلَطَّـــخ بعيـــوبِ

وأنبِّه أخيرًا إلى أن لهذا الكتاب طبعتين، طبعة دار معالم السُّنن، وطبعة دار الميراث النبوي، وكلاهما سنة: (1437/ 2016)، وليس بينهما كبيرُ فرقٍ، إلَّا تصحيح بعض الأخطاء الكتابية، وإلا حاشية حذفها من طبعة الميراث، سيأتي التنبيه عليها (ص44).

**ولتيسير الوقوف على الغَرَض، فإنِّي أضع الإحالة إلى الطبعتين، الرَّقمُ الأوَّل لطبعة المعالم، والرَّقمُ الثاني لطبعة الميراث.**

وأسأل الله تعالى أن يبارك في هذا العمل، وينفع به، ويجعله في نصرة سنَّة نبيه ﷺ، ونصرة حملتها من العلماء الأبرار، كابن السنِّي وعبد الغني المقدسي والألباني رحمهم الله، وجمعنا معهم في مقام الصِّدق والحقِّ عنده.

# القسم الأول

## أخطاؤه في التخريج والحكم على الرجال والأسانيد

## وفيه تسع وعشرون مسألة

وهذا القسم يظهر به هل الرجل أهل للحكم على الأحاديث والخوض في غمار الأسانيد؟

1ـ أخرج ابن السني [ص (34)، (39)] من طريق أبي عامر العقدي ثنا **خارجة بن عبد الله** من ولد زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت...

فقال المحقق: «أخرجه البخاري معلقا في باب ترجمة الحكام... ووصله في التاريخ الكبير (3/ 380/ 1278) وكذا أحمد في المسند (35/ 490) من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن **خارجة بن زيد** به، وإسناده صحيح».

فإسناد المصنف من طريق **خارجة بن عبد الله**، وهو خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت، وهو من السابعة، قال الحافظ ابن حجر: «صدوق له أوهام»، **وليس هو خارجة بن زيد**، فهذا من الثالثة، وهو ثقة فقيه كما في «التقريب».

وأيضًا فإن البخاريَّ أخرجه عن ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة، ووقع في «مسند أحمد» في الموضع الذي أحال إليه: عن ابن أبي الزناد عن خارجة، بغير: «عن أبيه»، والظاهر أنه سقطٌ في الإسناد، ولهذا جاءت الإحالة إليه في «المسند» نفسِه (35/ 521-522) على الصَّواب.

**تنبيه:** يحتمل أن يكون المحقق قصد الإشارة إلى طريق ثانٍ غير طريق ابن السني، ولم يقصد أن خارجة بن زيد هو الذي في إسناد المصنف، لكنه احتمال بعيد، لأنه رجع بعد ذلك إلى الكلام على الإسناد من طريق المصنف.

ولو فرضنا أن هذا قصده فقد أخطأ أيضًا، لأنَّ لفظة «به» تُستعمل عند الوصول إلى الرَّاوي الذي يجتمع فيه الإسنادان، وسيأتي لهذا مزيد بيان.

2ـ أخرج ابن السني [ص (42)، (48)] حديثا من طريق محمد بن كثير عن سلمة بن كهيل عن هلال بن يساف عن سمرة بن جندب، فقال المحقق: «رواه مسلم (2137) عن هلال بن يساف...»، وهذا خطأ، لأن مسلمًا رواه في الموضع المشار إليه من طريق منصور عن هلال بن يساف عن ربيع بن عميلة عن سمرة، فزاد ربيعًا بين هلال وسمرة.

وهلال بن يساف لم يرو عن سمرة إلا حديثًا واحدًا عند النَّسائي وابن ماجه كما في «تحفة الأشراف» (3/ 607 ـ بشار).

3، 4 ـ قال ابن السني [ص (27)، (31)]: أخبرنا أبو بكر النيسابوري ثنا العباس بن الوليد بن مزيد قال: سمعت أبا مسهر...، قال المحقق: «إسناده حسن، رجاله ثقات غير العباس بن الوليد، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق عابد».

وقال مثلَ هذا في أثرين آخرين يرويهما ابن السنِّي عن أبي بكر النيسابوري عن العباس بن الوليد، أحدهما [ص (60)، (68)]، والآخر [ص (236)، (274)].

**والحق أنَّهما إسنادان صحيحان**، فالعباس بن الوليد وثَّقه أبو زرعة، وقال النسائي في «تسمية مشايخه» (رقم: 126): «لا بأس به»، وحكى عنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال» (7/ 221) أنه وثَّقه، وحسبُك بهذين الإمامين، وقد وصفه ابن حبان أيضًا بالإتقان، لكن الحافظ ابن حجر قصَّر به عن مرتبته اتباعًا لوصف أبي حاتم، ولو راجع المحقِّق ترجمته لوجد توثيق الأئمَّة له.

5ـ روى ابن السني [ص (50) (57-58)] حديثًا من طريق **جعفر بن تمام عن أبيه** عن العباس بن عبد المطلب فقال المحقق: «أخرجه أحمد (3/ 334، و 24/ 422).. عن جعفر به».

وهذا خطأ، لأن أحمد أخرجه في الموضع الأول (3/ 334 رقم: 1835) من طريق جعفر بن تمام عن أبيه عن النبي ﷺ **مرسلًا**، وفي الموضع الثَّاني من طريق **قثم بن تمام أو تمام بن قثم** عن أبيه عن النبي ﷺ.

6ـ روى ابن السني [ص (54)، (62)] حديثا من طريق إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال: «كانت لأبي قتادة جمة...»، فقال المحقق بعد أن بيَّن حال إسماعيل وخرَّج الحديث من «الكامل» لابن عدي: «لكن لم يتفرد به، فقد تابعه عمر بن علي المقدمي عن يحيى به»، ثم ذكر طرقا أخرى، وأحال إلى «العلل» للدارقطني.

وهذا تخليط، فالطرق بين يديه وهو لا يحسن تخليصها، لأن الذي في «العلل» أن عمر المقدمي رواه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة، فأسقط جابر بن عبد الله، وجعله من مسند أبي قتادة، وأما إسماعيل بن عياش فقد وصله بذكر جابر، وقد نصَّ الحافظ أبو القاسم البغوي في كتاب «الصَّحابة» له (435) على تفرّد إسماعيل بن عياش بوصله عن جابر فقال: «روى هذا الحديث غير واحد عن ابن المنكدر **ولم يسند منهم عن جابر غير إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن ابن المنكدر**، وهو غريب لم نكتبه عن غير منصور».

بل نصَّ ابن عدي (2/ 97) ـ الَّذي خرَّج المحقِّق الحديث من كتابه ـ على أنَّ «هذا الحديث موصولًا هكذا **لم يروه عن يحيى غير ابن عياش**...»، فثبت أنَّ الرجل لا يفهم ما يقرأ، والله المستعان.

وأيضًا فإنَّ رواية المقدمي أحالها إلى علل الدارقطني، وهي في سنن النَّسائي «المجتبى» (5237)، و«الكبرى» (9313)، وقال النَّسائيُّ في هذه: «وهذا أشبه بالصَّواب».

7ـ روى ابن السني [ص (55)، (63)] أثرًا من طريق الأعمش عن أبي صالح قال:

«ما كنت أتمنى من الدنيا...» فأعلَّه المحقق براوٍ فيه، وبتدليس الأعمش، والأعمش لا تُعَلُّ الأحاديث المرفوعات بعنعنته عن شيوخه الكبار كما بينه الذَّهبي في «الميزان»، وأبو صالحٍ منهم، فكيف بأثرٍ يرويه عن شيخِه من قوله؟! لا شكَّ أنه أولى أن لا يُعلَّ به، ومثلُ هذا جليٌّ واضحٌ من مسالك أهل العلم في التَّعليل والكلام على الأسانيد.

8ـ روى ابن السني [ص (58)، (66)] حديثا من طريق عتبة بن ضمرة حدثني محمد بن عطية عن أبي أمامة...فعلَّق المحقق: «لم أجده، وإسناده حسن...»، فاحتفى به، واستدركه على الشيخ الألباني فزعم أنَّه فاته الاستدلال به في «آداب الزفاف»!!

وهو حكمٌ عجيب، فمحمد بن عطية هذا هو محمد بن الحسن بن عطية العوفي، وقد ضعَّفه أبو حاتم وأبو زرعة، وحكى ابن عدي عن البخاريِّ أنه قال: «عنده عجائب»، **فمن أين يكون الإسناد حسنًا؟!** ولعلّه ظنَّه محمد بن عطية بن عروة السعدي، وهو صدوق كما في «التقريب»، فإن كان هذا فقد أَبْعَدَ النجعة، لأن السعديَّ لم يرو عنه غير ابنه عروة أمير اليمن، نصَّ على ذلك الذهبي في «الميزان».

9ـ روى ابن السني [ص (67)، (78)] خبرًا من طريق بقية عن محمد بن عبد الرحمن اليحصبي، فعلَّق عليه المحقق: «بقية بن الوليد مشهور بالتدليس وقد عنعنه، لكنه لم يتفرد به، فقد تابعه يحيى بن سعيد العطار الحمصي عند البيهقي، ويحيى هذا ضعفه الحافظ في التقريب، فلعل أحدهما يقوي الآخر ويرتقي الحديث إلى درجة الحسن».

أقول: قد أشار البيهقي في «شعب الإيمان» (11/ 220) إلى متابعة بقية ليحيى العطار، وإلى شاهدٍ رواه من طريق هزيل بن شرحبيل عن معاذ.

لكن يحيى بن سعيد العطار جرحه ابن حبان جرحًا شديدًا، وقال السعدي: «منكر الحديث»، فمثله لا يصلح في الشواهد والمتابعات، وأيضًا فإن بقية شاميٌّ مثلُه، وفي طبقته، فيحتمل أن يكون دلَّسه عنه، فيرجع الإسناد إلى بقية وحدَه، ومعلومٌ أن المتابعة لا بدَّ فيها

من اختلاف مخرج الحديث كما شرطه الشَّافعي ﷺ في تقوية المرسل.

ويبقى النَّظر في الشَّاهد الذي رواه البيهقي.

10ـ قال ابن السني [ص (72)، (83)]: «أخبرنا علي بن محمد ثنا إسماعيل بن محمد العذري ثنا سليمان بن عبد الرحمن ثنا إسماعيل بن عياش عمن حدثه عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب عن طلحة بن عبيد الله ﷺ...».

فقال المحقق: «إسناده مسلسل بالضعفاء، إسماعيل (يقصد: سليمان) بن عبد الرحمن... قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ...».

في هذا الإسناد إبهامٌ لمن حدث إسماعيل بن عياش، وانقطاع بين سعيد بن المسيب وطلحة كما ذكر المحقق، فلا يحتاج إلى أن يعلَّه بصدوق يخطئ!!

هذا فضلًا عن أن الحكم في الراوي غير صحيح، فقد قال يعقوب الفسوي: «ثقة»، وكذا قال الدارقطني، وقال ابن معين: «لا بأس به»، وقال أبو حاتم: «صدوق مستقيم الحديث»، وقال أبو داود: «ثقة يخطئ كما يخطئ الناس».

**فهذا المحقق مرة لا يذكر علَّة الحديث أصلا، ومرة يتكلَّف له العلل حتى يُعلّه بما ليس بعلَّة!!**

11ـ روى ابن السني [ص (75)، (87)]حديثا من طريق محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبي مسعود، فعلق عليه المحقق: «أخرجه مسلم (432) من طريق الأعمش».

نعم، أخرجه مسلم في الموضع المذكور من طريق الأعمش، لكنه عن عمارة بن عمير عن أبي معمر عن أبي مسعود، لا عن عبد الرحمن بن يزيد، وهكذا رواه أبو داود (674) من طريق محمد بن كثير عن سفيان، وأبو معمر هو عبد الله بن سخبرة.

فما في إسناد ابن السني إمَّا تصحيف، وإما وهمٌ من راويه، ولم ينتبه له المحقق.

ثم رأيت ابن السني أعاد الحديث بالإسناد نفسه [ص (84)، (97)]، وهذا يدلُّ على أنَّه لا تحريف فيه، وإنَّما هو وهمٌ، وممَّا يؤيد ذلك:

1ـ أنَّ ابن حبان رواه في «صحيحه» (2178) عن شيخ ابن السني في هذا الحديث: أبي خليفة الفضل بن الحباب.

2 ـ أنَّ ابن السني أعاد الحديث مرة ثالثة [ص (93)، (108)] بنفس الإسناد بلفظ: «**لا تختلفوا فتختلف قلوبكم**»، وهو جزء من الحديث السابق كما رواه غير واحد عن سفيان، لكن قال فيه: أُراه عن أبي معمر، ولم يذكر عبد الرحمن بن يزيد، فهذا يدل على وهمه في المرتين الأوليين.

**فلا أدري ماذا صنع هذا المحقق؟ وماذا تعني «تحقيق وتعليق فضيلة الشيخ الدكتور» التي في غلاف الكتاب!!**

12ـ روى ابن السني [ص (83)، (97)] حديثا من طريق عبد الحميد بن إبراهيم عن عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن سليم بن عامر عن أبي أمامة ﷺ، فقال المحقِّق: «إسناده حسن، عبد الصمد بن عبد الوهاب قال الحافظ في التقريب: صدوق، وعبد الحميد بن إبراهيم قال الحافظ في التقريب: صدوق، إلا أنه ذهبت كتبه فساء حفظه لكن تابعه عليه عمرو بن الحارث عند الطبراني ».

فقد حسَّن الإسناد من أجل المتابعة، **مع أنَّ هذه المتابعة لا تثبت**، لأن الراوي عن عمرو بن الحارث عند الطبراني هو إسحاق بن إبراهيم بن العلاء ابن زبريق، وقد تكلم النسائي في روايته عن عمرو بن الحارث فقال: «إسحاق ليس بثقة إذا روى عن عمرو بن الحارث» [تاريخ دمشق (8/ 109)، وانظر: حاشية «تهذيب الكمال» (2/ 370)]، نعم، اتَّهمه محمد بن عوف الحمصي، ودافع عنه أبو حاتم فقال: «الفتى لا بأس به، ولكنهم يحسدونه»، وأثنى عليه ابن معين خيرا [«الجرح والتعديل» (2/ 209)]، لكن كلام النَّسائي خاصٌّ بروايته عن عمرو بن

الحارث، ولا معارض له من كلام غيره من الأئمة، فوجب التوقف فيما جاء به عن عمرو بن الحارث وهذا منه، **فتحسين الإسناد غير صواب**، والله أعلم.

13ـ روى ابن السني [ص (105)، (121)] حديثا من طريق أبي أحمد الزبيري عن مالك بن مغول عن سماك بن حرب عن جابر بن سمرة ﷺ، فعلق المحقق: «أخرجه مسلم (965) من طريق شعبة عن سماك بنحوه».

بل أخرجه مسلم من طريق مالك بن مغول عن سماك كما هو عند المصنِّف. ثم أخرجه من طريق شعبة عن سماك بلفظ آخر وسياق مختلف، **فمن العجب أن يخطئ مثلَ هذا الخطأ وهو ينظر إلى الإسنادين بين يديه في موضع واحد!!**

14ـ قال المحقق [ص (111)، (129)]: «إسناده ضعيف، هشام بن عمار صدوق مقرئ، كبر فصار يتلقّن فحديثه القديم أصح».

الأسانيد لا تُعلُّ بهشام بن عمار، وهو الإمامُ شيخ الإسلام، قال الخليليُّ في «الإرشاد» (1/ 445): «هشام بن عمار الدمشقي، ثقة كبير، روى عنه البخاري في «الصحيح» وسمع منه الأئمة والقدماء، **ورضيه الحفَّاظ**».

15ـ روى ابن السني [ص (114)، (132)] حديثا من طريق شعبة عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك، فقال المحقق: «أخرجه أبو داود الطيالسي (1328) مطولا، وكذا أحمد (30/ 394) مختصرا عن وكيع عن المسعودي به، وإسناده صحيح على شرط الشيخين»، وفي هذا خطآن:

**الأول**: لم يرد ذكر المسعودي في سند ابن السني، فكان حقُّه أن يقول: عن المسعودي عن زياد بن علاقة به، ليُعلم بذلك الراوي الذي يجتمع فيه الإسنادان، ولكن الرجل يستعمل من مصطلحات المُخرِّجين ما لا يعقل مواضعه، وسيأتي لهذا نظائر تجدها مجموعة في المسألة (10) من القسم الثالث .

**الثاني**: أسامة بن شريك وإن كان صحابيًّا فإنَّه لم يخرج له الشيخان ولا أحدهما، قال المزِّي في «تهذيب الكمال»: «روى له الأربعة»، فالإسناد ليس على شرطهما.

والذي أوقع المحقق في هذا الخطأ أنه قلَّد محققي «المسند» إذ قالوا: «**سنده صحيح رجاله ثقات رجال الشيخين، غير المسعودي... فمن رجال أصحاب السنن**».

16ـ روى ابن السني [ص (131)، (150)] حديثا عن روح بن عطاء بن أبي ميمونة عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة، فقال المحقِّق بعد الكلام عن روح بن عطاء: «ثم هو منقطع بينه وبين جابر بن سمرة»، مع أن الإسناد بين يديه، وفيه روح **عن عبد الملك بن عمير عن جابر!!**

فإن أردت أن تُحْسِن الظنَّ وتقول: لعله يقصد الانقطاع بين عبد الملك وجابر، فإن ذلك غير نافعٍ أيضًا، لأن عبد الملك بن عمير سمع من جابر بلا شك، وحديثه عنه في «الصحيحين» في أكثر من حديث، وفي بعضها يقول: «سمعت جابر بن سمرة» كما عند البخاري (7222).

17ـ روى ابن السني [ص (138)، (159)] حديثا عن محمد بن جبير بن مطعم أن رجلا أتى النبي ﷺ... الحديث، فقال المحقِّق: «أخرجه أبو يعلى وكذا أحمد من طريق أبي عامر به...»، مع أنه في مسند أبي يعلى وأحمد من طريق محمد بن جبير بن مطعم **عن أبيه** عن النبي ﷺ، فلعلّه سَقْطٌ في النسخة لم يُنبِّه عليه ولم ينتبه إليه، **فأين التحقيق المزعوم!!**

ثمَّ وقفت على ما كتبه الشَّيخ الفاضل رضا بوشامة ـ حفظه الله ـ على هذا الموضع من التحقيق فتبيَّن أنه سقط، والدَّليل على ذلك ثلاثة أمور:

**الأول والثاني**: ما تقدم من أنَّ ابن السنيَّ رواه عن أبي يعلى، وهو في «مسنده» بإثبات «عن أبيه»، وأنَّه هكذا رواه مَن خرَّج الحديث كالإمام أحمد وغيره.

**الثالث**: وهو أقواها، أنَّ ابن العديم روى هذا الحديث في «بغية الطَّلب في تاريخ حلب»

(9/ 51-52) بإسناده إلى المصنِّف ـ وهو إسناد كتاب «رياضة المتعلمين» يلتقي مع شيخ شيخِ عبد الغني المقدسي: أبي محمد الدوني، عن ابن الكسار، عن ابن السني، وقد أثبت فيها: «عن أبيه».

18ـ روى ابن السني [ص (139)، (159)] حديث الأسود الهمداني عن جابر بن سمرة مرفوعًا: «**يكون اثنا عشر خليفة كلُّهم من قريش**»، فلما رجع إلى منزله أتيته فيما بيني وبينه فقلت: ثم يكون ماذا؟ قال: «ثم يكون الهرج». فحَسَّنَ إسناده، وقال: «**لكن الحديث صحيح، وقد رواه مسلم، وله شواهد كثيرة**»، مع أنه ليس في شيء من شواهده ـ لا في مسلمٍ ولا في غيره ـ ذكر الهرج، وقد نبَّه على هذا محقِّقو «المسند» (34/ 440)، فلا أدري ما معنى الشَّاهد في اصطلاح هذا المحقق؟!

على أنه لم ينفرد بهذا الغلط، فقد نبه الشيخ الألباني ﷺ على أن كثيرًا ممن يتكلم في الحديث من المعاصرين يقع في هذا المزلق، وهو أن يقوي حديثًا بحديث آخر ليس فيه تمام المعنى الذي في الحديث الأصل، وقد سمَّاه الشيخ: «الشاهد القاصر». انظر: «السلسلة الضَّعيفة» (13/ 82).

19ـ قال المحقق في تخريج حديثٍ [ص (151)، (175)]: «وفيه علة أخرى، وهي أبو الوداك، وهو جبر بن نوف الهمداني قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم».

أقول: مثل أبي الودّاك لا تُعَلُّ به الأسانيد، فهو من رجال مسلم، وقول الحافظ: «يهم» ليس المقصود تضعيفه كما فهم هذا المحقق، فأعلَّ الأسانيد في مواطن كثيرة بمن قال فيهم الحافظ هذه الكلمة، وإنَّما المقصود أن يحترز الناقد من قبول ما وهم فيه ذلك الراوي، فإذا لم يكن ذلك الحديث ممَّا غلط فيه فهو في دائرة القبول، ولهذا يقول الشَّيخ الألباني ﷺ في بعض هؤلاء: «مثلُه حسن الحديث إذا لم يخالف» [انظر مثلًا: «الصَّحيحة» (6/ 523)]، وفي «الضَّعيفة» (3/ 149) قال الشيخ: «**وهذه لمن كان ضعيف الحديث أو**

**قريبًا منه»**، وهذا قد يُظن أنه خلاف لما تقدم، لكن إن سُبر تصرُّف الشَّيخ تبيَّن أنَّه موافق لما تقدم تقريره، والله أعلم.

20ـ روى ابن السني [ص (168)، (193-194)] حديثا عن **إبراهيم بن محمد بن سليمان الهاشمي** ثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا بكر بن خنيس عن ليث بن أبي سليم عن زيد بن أرطاة عن أبي أمامة، فخرّجه المحقق من «مسند الفردوس» للديلمي وأعلَّه بعلل منها: إبراهيم بن محمد الهاشمي.

والحديث في مسند أحمد (22306): حدثنا هاشم بن القاسم، وفي سنن الترمذي (2911): حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو النضر(وهو هاشم بن القاسم).

**فإبراهيم ليس علَّة فيه، لأن الحديث صحَّ إلى أبي النضر من طريقين آخرين فيما هو من أشهر مصادر السنة!!**

21ـ قال المحقق [ص (177)، (204)]: «أخرجه سعيد بن منصور (163) عن عمير بن ربيعة وإسناده ضعيف، إسماعيل بن عياش قال الحافظ في التقريب: «صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم»، وليس هذا منها»!!

مع أن إسماعيل بن عياش يرويه عند سعيد عن محمد بن يزيد، وهو الرحبي، أبو بكر الدمشقي، فهو شاميٌّ من بلد إسماعيل بن عياش! وقد ترجم محقق «سنن سعيد بن منصور» لمحمد بن يزيد، وذكر أنه شاميّ!

وقد كان الأولى أن يعلَّه به لجهالته.

22ـ روى ابن السني [ص (178)، (205-206)] حديثا من طريق ابن جريج عن الزهري عن أنس، فخرَّجه المحقق من سنن أبي داود والترمذي، وأعلَّه بالانقطاع بين ابن جريج والمطَّلب! ونقل كلام الأئمة في ذلك، مع أنَّ الإسناد: **ابن جريج عن الزهري**.

والذي كان ينبغي أن يذكر أنه اختُلف على عبد المجيد بن عبد العزيز راوي الحديث عن ابن جريج، فقال بعضهم عنه: عن الزهري، وقال بعضهم عنه: عن المطَّلب، ثم يُرجِّح

أحد الطريقين إن كان ثَمَّت ترجيحٌ، ثم يتكلَّم عن التدليس والسماع!! ولكن الرجل بعيدٌ عن هذه الصِّناعة وطرائق أهلها، فلذلك يخلط هذا الخلط.

23ـ روى ابن السني [ص (204)، (236)] حديثا من طريق عوف الأعرابي عن سليمان بن جابر عن أبي الأحوص عن ابن مسعود، فخرّجه المحقق من مسند أبي يعلى وسنن النسائي الكبرى، قال: «من طريق عوف، **إلا أنه أسقط من السند أبا الأحوص**»!

وهذا كلام لا معنى له ما دام أنه اختلف على عوف فيه كما نقل هو نفسه بعدُ، وقد قال الحافظ في «الفتح» (12/ 5): «رواته موثقون، إلا أنه **اختلف على عوف الأعرابي فيه اختلافا كثيرا**...»، فهذا كلام أهل الشأن، لا تخليط الخائضين!

24ـ روى ابن السني [ص (216)، (250)] أثرا عن الأوزاعي من طريق صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم قال سمعت الأوزاعي... فعلَّق المحقق: «أخرجه الخطيب في الكفاية من طريق صفوان، وأخرجه الرامهرمزي... عن الوليد بن عتبة عن الوليد بن مسلم به، وسنده صحيح، وقد أُمن من تدليس الوليد بن عتبة إذْ صرَّح بسماعه من الأوزاعي»!!

هو يقصد: أُمِن من تدليس **الوليد بن مسلم**، أخطأ فقال: أُمن من تدليس **الوليد بن عتبة**، والوليد بن عتبة هو الراوي عن الوليد بن مسلم ـ عند الخطيب وغيره ـ، لا عن الأوزاعي! وقد ترتَّب على هذا الخلط أن رمى الوليد بن عتبة بالتَّدليس ولم يسبقه إلى ذلك أحد فيما أعلم، وإذا كان قد أخطأ هنا في اسم الراوي فانتقل إلى راوٍ آخر، فسيأتي له في القسم الخامس تخليطاتٌ أغرب!

25ـ قال ابن السني [ص (217)، (251)]: حدثنا محمد بن خريم ثنا هشام بن عمار ثنا أبو كامل كثير بن كثير الجرشي قال: «رأيت مكحولا...»، فقال المحقق: «إسناده ضعيف، هشام بن عمار تقدم أنه كبر فصار يتلقَّن، ومحمد بن كثير قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف».

أما هشام بن عمار فقد تقدم أنه لا يُعلُّ به الحديث المرفوع، فضلًا عن أثرٍ عن مكحول.

وأما الآخر فهو **كثير** بن كثير، أبو كامل، مولى هشام بن الغاز، وليس **محمد** بن كثير، وهو صاحب مكحول، ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (50/ 51) وذكر أن أبا زرعة عدَّه في أصحاب مكحول، ومثل هذا إذا روى شيئا من كلام مكحول وفتياه فإنَّه يَحْتَمِل التَّحسين، فما صنعه المحقق **تضعيفٌ مبنيٌّ على تحريف**.

26ـ روى ابن السني [ص (221)، (256)] أثرًا من طريق ابن أخي عمرو بن دينار فقال المحقِّق: «إسناده صحيح، رواته ثقات، وابن أخي عمرو بن دينار هو عبد الله بن إسماعيل بن دينار ذكره ابن حبان في «الثقات» وابن قطلوبغا في «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة».

وهذا غريب منه، فقد كرّر مرات عدّة في الكتاب أن ابن حبان لا يُعتدُّ بتوثيقه، لما عُرف عنه من توثيق المجاهيل، فلم يُبيِّن سببًا يقتضي مخالفته لذلك هنا!

27ـ روى ابن السني [ص (223)، (258)] أثرًا عن عمر من طريق محمد بن غالب الرقي عن أبي الجواب عن القعقاع بن عمارة عن عبدة بن رياح الغساني عن عمر.

وضعَّفه المحقق، أعلَّه بمحمد بن غالب، قال: «ذكره أبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى وسكت عنه»، وبالقعقاع بن عمارة، قال: «لم أجد له ترجمة»، وبعبدة بن رياح، قال: «لم يذكروه بجرح ولا تعديل»، وبالانقطاع بينه وبين عمر.

أما محمد بن غالب فهو الأنطاكي، فهو المعروف بالرواية عن أبي الجوّاب، وقد ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وقال (6/ 55): «لم يُقضَ لنا السماع منه».

وأما عبدة بن رياح ـ ويقال: رباح ـ، فقد أثنى عليه أبو داود، قال الآجري في «سؤالاته» (1599): «**سألت أبا داود عن عبدة بن رباح فقال: دمشقي، قلت: ثقة؟ قال: ما أعلم به**

**بأسًا، أو قال: ما سمعت إلا خيرا، ثم قال معروفا»**، وذكره ابن حبان في «الثقات».

وفوق هذا فإنَّ للخبر طريقًا آخر أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (26552ـ عوامة) وابن جرير في «تهذيب الآثار» (980ـ مسند عمر) وغيرهما من طريق مجالد عن الشعبي عن ربعي بن حراش عن عمر.

28ـ روى ابن السني [ص (225)، (260)] حديثا من طريق عبد الملك بن عيسى بن العلاء بن جارية عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعث عن أبيه عن أبي هريرة.

وهذا الإسناد فيه اختلاف كثير، فابن السني يرويه كما رأيت، ورواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (2/ 303) من طريق عبد الملك بن عيسى، عن العلاء بن جارية، وجعله صحابيا.

ورواه الطبراني (18/ 98) وغيره من طريق **عبد الملك بن يعلى** عن العلاء بن خارجة أن رسول الله ﷺ قال..، وظاهر هذا الإسناد أن العلاء الصحابي هو راويه عن النبي ﷺ، لكن قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (7/ 237): «قال البغوي: قال المخزومي: وهو خطأ، والصواب: ابن العلاء بن حارثة».

وخرجه المحقق من «جامع الترمذي»، وهو فيه (2094) من طريق **عبد الملك بن عيسى** عن يزيد مولى المنبعث عن أبي هريرة، ثم ذكر أن الشيخ الألباني جوّد إسناده، قال: «وذكر له شاهدين: أحدهما عن **العلاء بن خارجة**، والآخر عن علي».

أقول: فكأنَّ إسناد ابن السني لا يعنيه، وإلَّا لَعَلم أن هذا الشاهد يرجع إلى نفس الحديث الَّذي في الكتاب الَّذي طمسه وزعم أنه حقَّقه!

وأيضًا فقوله: «ذكر له شاهدين» غير صحيح، بل أضاف لهما ثالثا، وهو الحديث الَّذي خرَّجه بعده في «الصَّحيحة».

29ـ روى ابن السني [ص (258)، (299)] أثرا عن معمر بن سهل قال: سمعت أبا

عاصم يقول: «سفيان الثوري أمير المؤمنين في الحديث»، فعلَّق عليه المحقِّق: «سنده ضعيف، معمر بن سهل وهو الأهوازي ذكره ابن حبان في الثقات وقال شيخ متقن يغرب»!

ضعَّف الإسناد من أجل أنَّ فيه شيخًا مُتقِنًا يروي كلمةً عن شيخه!!

ومثل معمر بن سهل حديثه مقبول غير أنه تُتَوَقَّى غرائبه، وقد قال الإمام زكريا السَّاجي ـ فيما نقله ابن شاقلا من كلامِه في حاشية «تعليقات الدَّراقطني على المجروحين» (163) ـ: «شيخ بالأهواز، صَدُوق».

والذي كان ينبغي على المحقق أن يُعرِّف بأبي عاصم، وهو عبيد الله بن تمام الواسطي، ضعَّفه غير واحد، وكذَّبه السَّاجي.

# القسم الثاني

## تبرئة الألباني الإمام ممَّا ألصقه به جمعةُ من الأوهام

## وفيه ثلاث عشرة مسألة

الذي يقرأ تخريجات الرجل يشعر باهتمامه بنقد الشيخ الألباني ﵀ وحرصه على تعقبه وإبراز أوهامه، ولعلَّه يريد أن يظهر للقارئ قوته في الحديث إلى درجة أنه يستدرك على إمام هذه الصَّنعة في العصر الحديث، وقد نبَّه الشيخ نفسه على هذا إِذْ أحال في «السِّلسلة الصَّحيحة» (2/ 17) على رسالة «وقفات مع النظرات» للزهيري، ثمَّ قال:

«وقد ذكرَ في مقدِّمة الرسالة الأسباب التي تحملهم على الردِّ عليَّ، وحصرها في أربعة:

1ـ الحداثة.

2ـ **ضحالة العلم**.

3ـ الأهواء.

4ـ **حبُّ الظهور**.

ثمَّ تكلَّم على كلِّ سببٍ منها بشيء من التفصيل، فأحيل القراء إليها والاستفادة منها، فإنَّها نادرةٌ في بابها.

**وأضيف أنا إلى ما ذكر: الشيخوخة! فقد تنبه بعضهم لأهمية هذا العلم في سنٍّ متأخِّرة، فأخذوا يصحِّحون ويضعِّفون فيخطئون كثيرًا»**.

لقد تعقب هذا المحقِّقُ الشيخ الألباني في مواضع كثيرة[1]، أصاب في بعضها وأخطأ في

---

(1) **تقدم أنَّها نحو من عشرين موضعًا**، وهذا عددٌ كبير بالنَّظر إلى حجم كتابه (240 صفحة)، وطلاب العلم يعرفون ما بين الشَّيخ الألباني وشعيب الأرنؤوط رحمهما الله، ويعرفون شغَفَ شعيب بالتعقُّب على الألباني، ومع ذلك فقد أحصيت التعقبات عليه في حاشية «المسند» الذي أشرف شعيب على تحقيقه، وهو في خمسين (50) مجلَّدًا، فوجدتها بضعة وثلاثين موضعًا!! فقد **قاربت تعقبات جمعة في مجلَّد واحدٍ تعقبات شعيب ومن معه في خمسين مجلَّدًا**.

أكثرها، وبعضُ ما أصاب فيه قد سبقه غيرُه إلى التنبيه عليه، كما في ص (87) من تخريجه، حيث انتقد الشيخَ في تعيين رجلٍ، والصَّواب معه، لكن سبقه إليه محقِّقو «المسند» (25/ 203)، ونبّهوا إلى وهم الشيخ الألباني فيه، **لكنَّ المحقِّق أخذ بحثهم بغير عزو!!**

وإليك ما وقفت عليه مما أخطأ فيه:

1ـ قال [ص (59)، (67)]: «وكذا الشيخ الألباني في أحكام الجنائز ( 63 ) **وفاته أنه على شرط مسلم**».

عليه في هذا الكلام ثلاث مؤاخذات:

**الأولى**: نصُّ كلام الشَّيخ الألباني: «**صحيح كما قال الحاكم والذهبي**»، ولا إشكال في هذا، ولا يلزم عند التخريج أن يذكر أنه على شرط مسلم أو ليس كذلك، بل قد يكون اجتنابه أولى، لِمَا عُلِم من خفاء شرطهما ودقَّة تصرُّفهما، وللغلط عليهما في كثيرٍ من المواطن.

**الثانية**: هذا الحديث مختلف فيه، فسعيد بن أبي عروبة يرويه عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن سمرة كما عند المصنف والنسائي، وتابعه معمر كما عند أحمد.

ورواه إسماعيل بن علية وعبيد الله بن عمرو الرقي وحماد بن زيد وغيرهم عن أيوب عن أبي قلابة عن سمرة، **دون ذكر أبي المهلب**.

ورجَّح أبو حاتم روايةَ مَنْ رواه دون ذكر أبي المهلب، كما في «العلل» (3/ 569).

**الثالثة**: أين وجدت رواية أبي المهلب عن سمرة في «صحيح مسلم» حتى تكون على شرطه؟! فليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث عند النسائي.

وانظر معنى على شرطهما أو شرط أحدهما في «النكت» للحافظ ابن حجر (1/ 314-315) لتعرف كيف تحكم على الحديث.

قال ابن حجر ﷺ: «أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته في «الصَّحيحين»

أو أحدهما **على صورة الاجتماع**، سالما من العلل، واحترزنا بقولنا: «**على صورة الاجتماع**» عما احتجا برواته على صورة الانفراد كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين، لأنهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما **إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع**».

2ـ قال [ص (66)، (76)]: «وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الأدب المفرد»، **كذا، وأبو بكر بن عبد الله وشيخه محمد بن مالك مجهولان**».

الشيخ الألباني ﷺ يضع في «صحيح الأدب المفرد» وغيره من كتبه التي من هذا الصنف حكمًا كليًّا على الحديث باعتبار مجموع طرقه وشواهده، فلا تعقُّب عليه هنا، لأنَّه صحَّح الحديث بشواهده، لا سيما وقد صرَّح بأنَّ الإسناد ضعيف كما في «السلسلة الصَّحيحة» (5/ 127)، ثمَّ صححه بشواهده.

3ـ قال في آخر التعليق السابق [ص(66)، (67)]: «ومع هذه العلل صحح الشيخ الألباني الحديث في الصحيحة (2092) بهذا الشاهد والذي يلي حديث الباب، ولعل الحديث التالي لا يصلح شاهدا، لأنه موقوف عن المغيرة»، ثم نقل كلاما عن الحاكم في أنه موقوف، أعني حديث المغيرة.

والحديث الذي يقع الكلام عنه هو حديث أنس: «**كان أبواب رسول الله ﷺ تُقرَع بالأظافير**»، وحديث المغيرة مثله: «**كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير**»، فإن كان حديث المغيرة موقوفًا فحديث أنسٍ مثلُه، فكيف لا يشهد موقوف لموقوف!!

على أن العلماء لم يُسلِّموا للحاكم هذا الذي نقله عنه المحقق، بل تعقَّبوه فيه، قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح في «علوم الحديث» (198 – بنت الشاطئ) بعد حكاية كلام الحاكم: «**قلت: بل هو مرفوع كما سبق ذكره، وهو بأن يكون مرفوعا أحرى، لكونه أحرى باطلاعه**

ﷺ **عليه، والحاكم معترف بكون ذلك من قبيل المرفوع**»، قال ابن الصلاح: «وقد كنا عددنا هذا فيما أخذناه عليه، ثم تأولناه له على أنه أراد أنه ليس بمسند لفظا، بل هو موقوف لفظا».

4ـ بعد أن خرج حديثا رواه ابن السني [ص (67)، (78)] من طريق زكريا بن يحيى المنقري عن الأصمعي عن كيسان مولى هشام بن حسان عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب عن المغيرة بن شعبة ﷺ من «تاريخ ابن عساكر»، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم، و«المدخل» للبيهقي، قال: «وفي سند الحاكم والبيهقي محمد بن حسان بدل هشام بن حسان، وهو خطأ، وأسقطا أيضا عمرو بن وهب، ولم ينتبه الشيخ الألباني ﷺ لهذين الخطأين في «الصحيحة»، سيما إسقاط عمرو بن وهب، لأن السند يصير بذلك منقطعا».

أقول: ليت شعري ما الذي دلَّه على أن هذا خطأ!! لعلَّه لكونه رآه في «تاريخ دمشق» كما هو عند ابن السني فجزم بالخطأ، مع أن الطرق إلى يحيى بن خلاد مختلفة، فشيخ ابن السني: أحمد بن عمرو الزيبقي، والذي في إسناد الحاكم: محمد بن أحمد الزيبقي (وهو حفيد الأول كما يُستفاد من «الإكمال» 4/ 228)، وابن عساكر رواه من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن السُّكري شيخ أبي طاهر المخلِّص.

فكان عليه أن يذكر الاختلاف في الإسناد، أو يقيم الدليل على أن ما في إسناد الحاكم خطأ.

والعجيب أنه ختم تعليقه بأن كيسان قد اضطرب في هذا الحديث، فمرَّة رواه عن هشام بن حسان، ومرَّة قال: محمد بن حسان، ومرَّة أثبت عمرو بن وهب، ومرَّة أخرى أسقطه.

فإن كان اضطرابًا من كيسان فالأسانيدُ ثابتة إليه، وليس خطأً كما زعم أوَّلًا، وإن كان خطأ كما زعم فكيسان بريء من عهدة الاضطراب، فكلامه ينقض آخرُه أوَّلَه، ويريد أن يستدرك على الألباني!!

لقد هُزِلَت حتَّى بَدَا مِـن هُزالهـا كُلاها وحتَّى سَامَها كلُّ مفلـسِ

6ـ بوب ابن السني [ص (111)، (129)]: «**ولا ينبغي لهم أن يتحلقوا يوم الجمعة قبل صلاة الجمعة**»، وأخرج فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه «**أن رسول الله ﷺ نهى أن يباع في المسجد أو يبتاع فيه أو تعرف فيه ضالة أو تنشد فيه الأشعار أو يتحلق فيه الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة**»، فخرَّج المحقق الحديث من السنن، وذكر تحسين الشيخ الألباني له، ثم تعقبه بقوله: «وله شاهد عن أبي هريرة، أخرجه الترمذي (1321) وصحَّحه الشيخ الألباني في «صحيح الترمذي» **فيرتقي الحديث إلى درجة الصحة**».

مع أن حديث الترمذي فيه النهي عن الشِّعر في المسجد وإنشاد الضَّالة، ولا تعرُّض فيه للنهي عن التحلق يوم الجمعة، **الذي هو محلُّ الشَّاهد من الحديث**، ومن أجله ساقه ابن السني!!

7ـ قال [ص (116)، (134)]: «وجود إسناده الشيخ الألباني في الصحيحة، **مع أنه قد نص على أن رواته كلهم ثقات**».

**انظر إلى أين أوصله ولَعُه بنقد الشَّيخ؟!** حتى ينتقده فيما لا وجه للنقد عليه، فقول الناقد: إسناده جيد، أو قوي، أو صحيح، أو نحو ذلك، إنَّما هو بحسب ما يلحظه وما يقوم بنفسه من الوثوق به.

8ـ قال [ص (118)، (136)] بعد تخريج حديث سهل بن سعد: «**كان رسول الله ﷺ إذا خطب الناس لا يدع هذه الآية أن يتلوها...**»: «له شواهد عن جمع من الصحابة، كما في رسالة خطبة الحاجة للشيخ الألباني، **وقد فاتته هذه الرواية**».

أقول: حين يجتمع الولع بالنَّقد مع العجلة ينتج مثل هذا، فالشَّيخ الألباني قد ذكر هذه الرِّواية في رسالته ص (33ـ طبعة المعارف)، وساق حديث سهل كما هو عند ابن السني، **فما الَّذي حمل المحقق على الزعم بأنها فاتت الألباني؟**

الجواب أنَّ الشيخ في أوّل الرسالة أجمل روايات الحديث، فذكر أنه ورد عن عدد من

الصَّحابة، فسمَّاهم ولم يذكر معهم سهل بن سعد، ولو تتبع المحقق الرِّسالة ـ مع صغر حجمها ـ لوجد الرِّواية فيها، وإنَّما لم يذكره الشيخ لأنه لم يقف على إسناد روايته، ولهذا قال بعد إيرادها: «رواه سمويه في فوائده كما في التنبه في ترك التشبه...».

فالشيخ الألباني قد وقف على رواية سهلٍ ولم تَفُته، وإن كان لم يقف على إسنادها.

9ـ روى ابن السني [ص (124)، (144)] حديث عبد الله بن عمر قال: رأيت رسول الله ﷺ على المنبر يخطب الناس فخرج حسن بن علي.. فلما رآه النبي ﷺ نزل عن المنبر يريده فلما رآه الناس أخذوا الصبي فأتوه به فحمله فقال: «قاتل الله الشيطان، إن الولد فتنة، **والله ما علمت أني نزلت عن المنبر حتى أُتيت به**».

فخرجه المحقق وذكر قول الهيثمي: «رواه الطبراني [عن شيخه حسن ولم ينسبه]، عن عبد الله بن علي الجارودي، ولم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات»، قال: «ووافقه الشيخ الألباني في الضعيفة، وقد علمت أن المصنف قد رواه عن النسائي، فهي متابعة قوية وإسناده حسن».

هذا النقل فيه إجحاف في حق الشيخ الألباني من وجهين:

**الأول**: أن الشيخ لم يوافقه بإطلاق، كيف وقد حقق أن الطبراني رواه عن الجارودي لا عن حسنٍ عنه، فلم يوافقه في قوله: فيه فلان وفلان، بل حقَّق أنه واحد، وهذا التحقيق ربّما يكون أخذ من الشيخ وقتًا وجهدًا ليس باليسير، فأهمله المحقق ونسبه إلى موافقة الهيثمي مطلقًا.

**الثاني**: أن الشيخ لم يعرف الجارودي، وصرح أنه إن توبع من ثقةٍ فالحديث جيِّد، ومراده أصلُ القصَّة كما سيأتي، ولهذا أبدى شيئا آخر مهمًّا يغفل عنه هذا المحقِّق وأمثاله، وهو النَّكارة في المتن، فقد استنكر الشيخ ﷺ قوله: «**والله ما علمت أني نزلت عن المنبر حتى أُتيت به**»، ووجه النَّكارة فيه ظاهر، وهو أنَّ النبي ﷺ تحرَّك ونزل عن المنبر ومشى

إلى الصبي، **كلُّ ذلك وهو لا يشعر، وهذه حالٌ تعرض لمن غلبت عليه محبَّة محبوبه والشَّفقة عليه حتى غيَّبت عقله وشعورَه، وهي حالٌ لا تناسب مقام النبي ﷺ**.

**الثَّالث**: أن الشيخ صحّح أصل القصَّة بشواهدها، وضعَّف ما استنكره منها، وقد ختم البحث بقوله: «**وجملة القول أن هذه القصة صحيحة، ولكن الرواة اختلفوا فيما قاله ﷺ...**».

ومما يدلُّ على صحَّة حكم الشَّيخ رحمه الله على الحديث المذكور بالنكارة، ويؤيِّده فيه، أنَّ مدار الحديث على إبراهيم بن طهمان (وهو في «مشيخته» برقم: 9) عن شيخه عبّاد بن إسحاق ـ واسمه عبد الرحمن بن إسحاق ـ، وهو وإن كان ثقة لكنَّه ينفرد بأشياء أنكرت عليه، كما قال الإمام أحمد وغيره، قال ابن عدي في «الكامل» (7/ 189): «ولعبد الرحمن بن إسحاق غير ما ذكرت من الحديث... **وفي حديثه بعض ما ينكر ولا يتابع عليه**...»، فمثله لا يُحتمل منه مثل هذا الحديث الذي لم يروه غيره، مع ما فيه من المساس بجناب النبوَّة، والله أعلم.

10ـ روى ابن السني [ص (171)، (198)] حديث معاذ: «**إنّ المؤمن قيده القرآن عن كثير من هوى نفسه**» فخرّجه المحقق من طرقٍ:

مِن طريق مكحول، وعبادة بن نسي، وأبي حاجب، ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ رضي الله عنه.

ومن طريق يونس الحذاء عن أبي حمزة عن معاذ، قال: «وبهما أعلَّ الشيخ الألباني الحديث فضعفه في الضعيفة (5685)، **لكن لم يقف على الطرق السابقة**».

وهذا عجيب! وأكتفي في بيان بطلانه بنقل كلام الشيخ الألباني الذي قال بعدما خرَّج الحديث من طريق أبي حمزة المذكور: «**ثم رواه أبو نعيم (1/ 27) من طريق أبي عبد الله القشيري**:

**1ـ عن أبي حاجب عن عبد الرحمن عن معاذ.**

**2ـ وعن غالب بن شهر عن معاذ.**

**3ـ وعن مكحول عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ به نحوه.**

**قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم كالذي قبله: أبو عبد الله القشيري، وأبو حاجب، وغالب بن شهر؛ لم أعرفهم. والله سبحانه وتعالى أعلم».**

**فانظر كيف أن الشيخ خرَّجه من جميع الطرق التي ذكرها المحقِّق ما عدا طريق عبادة بن نسي الذي خرّجه المحقِّق من «المعجم الأوسط»، بل زاد الشيخ طريقًا أخرى لم يذكرها المحقِّق وهي: غالب بن شهر عن معاذ! فماذا ينقم؟!**

وشيء آخر، وهو أن الشيخ الألباني يقول عن أبي حاجب: لم أعرفه، والمحقق لما خرّج طريقه من «الحلية» قال: «فيه علي بن بهرام، **وبقية رجاله ثقات**»، فكأنه ظنَّ أنه أبو حاجب البصري سوادة بن عاصم، فأدخله في قوله: «وبقية رجاله ثقات»، وليس كذلك.

11ـ روى ابن السني [ص (200)، (231)] من طريق عبد الوارث عن الحسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن معاوية أن النبي ﷺ دخل المسجد فإذا هو بقوم قعود في المسجد... الحديث، وفيه قصَّة.

فخرجه المحقق من مستدرك الحاكم وسنن البيهقي، ثم قال: «وضعفه الشيخ الألباني في الضعيفة (3045) وأعلّه بالحسين، **وزعم أنه هو ابن واقد المروزي، وهو وهم**، وإنما هو الحسين المعلم كما سماه المصنف...**وأعله بالداودي شيخ الحاكم أيضا لكن لم يتفرد به** فقد رواه المصنف عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه..».

عليه في هذا الكلام أمور:

**الأول**: أما أن الحسين في هذا الإسناد هو المعلّم لا ابن واقد، فهذا صحيح لا شك فيه، لكن الشيخ الألباني لم يعلَّه به، بل قال فيه: «في حفظه ضعفٌ يسير».

**الثاني**: قوله: أعلَّه بالداودي خطأ، فالرجل هو: الدَارْبردي، [والذي في «الضعيفة»: الدراوردي].

**الثالث**: وهو الأهم، أن المتن الذي ضعّفه الشيخ ـ وهو في المستدرك وسنن البيهقي ـ فيه أن النبي ﷺ قال لهم: «**إن الله إذا ذكر شيئًا تعاظم ذكره**»، والّذي في كتاب ابن السني: «**إنّ الله عزّوجل ينظر إليكم**»، فإذا كان الصّواب ما في كتاب ابن السني فهذا يقوّي تضعيف الألباني لذلك المتن ولا يردُّه، **وإذا كان الصواب ما في «المستدرك» فما هو عمل المحقِّق في الكتاب الذي يحقّقه! وكيف يصحِّح حديثًا من غير أن ينظر في متنه!!**

12ـ روى ابن السني [ص (205)، (237)] حديثا من طريق أبي عبيدة عن أبيه، فخرجه المحقق من سنن الدارمي وغيره، ثم نقل قول الشيخ: «**ورجاله ثقات، لكنه منقطع**...» واستدرك عليه بقوله: «**لكن رُوي من طريق آخر موصولًا، فيتقوى به**».

أقول: إذا رجعت إلى كلام الشيخ الألباني في «الإرواء» (6/ 106) تجد أن سياق الكلام كان عن إسناد الدَّرامي بخصوصه، في سياق تحرير ما عزاه إليه الحافظ ابن حجر في «التلخيص» و«الفتح»، فلا تعقُّب عليه في كونه روي من طريق أخرى.

13ـ روى ابن السني [ص (240)، (279)] حديثا من طريق عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمار بن ياسر عن النبي ﷺ، فخرّجه المحقق من «سنن النسائي» ثم ذكر له طريقا آخر عن عبد الله بن عنمة عن عمار، وقال: «صححه الشيخ الألباني في «صحيح أبي داود ـ الأم» (761)، **وفاته الطريق الأول**».

أقول: صدَّر الشيخ الكلام على الحديث بقوله: «**حديث حسن، وأخرجه أحمد بإسناد صححه الحافظ العراقي**»، ثم تكلم الشيخ على إسناد أبي داود الذي هو من طريق عبد الله بن عنمة، وذكر ما فيه من الاختلاف والاضطراب، والثالث من أوجه الاختلاف فيه **عن سعيد عن عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن أبيه أن عمار بن ياسر**...

قال الشيخ: قلت: «وهذا وصله الإمام أحمد (4/ 319) : ثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله... به، وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (1/ 154): إسناده صحيح!

كذا قال! وعمر بن أبي بكر هذا لم يوثِّقه غير ابن حبان، لكن روى عنه جمع، ثم هو مضطرب كما ترى».

وهذا الإسناد هو الذي رجَّحه الشيخ وحسَّنه في آخر البحث، **وهو نفسُه إسناد ابن السني الذي زعم المحقق أنه فات الشَّيخ ﷺ! فهل مثل هذا المحقق في تخليطه يصلح أن يستدرك على الألباني ويُخطِّئه وينشر كلامَه من غير حياء؟!**

# القسم الثالث

## الجهل والإخلال بأساسيات التخريج

### وفيه سبع عشرة مسألة

أذكر هنا ملاحظات عامَّة، ثم أذكر نقداتٍ تفصيليّة.

**أ- الملاحظات العامة:**

**الملاحظة الأولى:** «**رياضة المتعلِّمين**» وما في معناه من الكتب المسندة لها تخريجٌ خاصٌّ تعارف عليه أهل هذا الشأن، وهو أنه ينبغي عند تخريجه - بعد ذكر من رواه من طريق المصنف - البدءُ بمن في إسناد المصنف، فإذا كان رواه عن شيخ وهو في مصنَّف من رواه عنه، أو شيخُ شيخه رواه في مصنّفه، فلا بد من تقديم ذلك المصنّف، لأن في ذلك توثيقًا لإسناد الكتاب المخرّج، وتثبيتًا له، ثم يخرجه من طريق الأقرب فالأقرب، أو ينتقل مباشرة إلى أصل السند.

وهذا ما لم يفعله المحقق، فكثيرا ما يروي ابن السني عن شيخه النسائي فلا يذكره فيمن أخرج الحديث، ويكون الحديث في «سنن النسائي»، وهذا قد يغتفر ويُغَضُّ الطرف عنه إن كان الحديث في «الصَّحيحين» أو أحدهما، أمَّا يكون مثلًا في «سنن النسائي» و«أبي داود» فيقتصر على عزوه لأبي داود، والمصنِّفُ أخرجه من طريق النسائي فهذا لا يُقبل.

وأيضا يروي ابن السني عن شيخه أبي يعلى، ويكون الحديث في «مسنده» فلا يذكره، على أنه يخرج عن هذا قليلا جدا، فيذكره من سنن النسائي أو مسند أبي يعلى، والظاهر أنه يقع له اتفاقا لا قصدا.

**الملاحظة الثانية:** عند الكلام على الإسناد ينبغي البدء بطَرَفِه الذي يلي الصحابي، حتى يقف بالكلام في الراوي الذي هو مدار السند، أما المحقِّق فيبدأ بطرفه الذي يلي المصنف،

وانظر أمثلة لذلك: [ص 81 حاشية 6، وص 52 حاشية 1، وص 140 ح 1، ص 111 ح 1، ص 129 ح 3][1].

**الملاحظة الثالثة**: من عادة المحققين أو المخرِّجين أن يلتزم الواحد منهم طريقة معيَّنة واضحة في التعليق والتخريج، كأن يقتصر على العزو، أو يحكم على الأسانيد مع ذلك، أو يتكلم عن شرح الإسناد وعلله، أما هو:

فمرة يقتصر على عزو الحديث فقط ولو كان خارج «الصَّحيحين».

ومرة يعزو الحديث وينقل حكم بعض أهل العلم ويقتصر عليه.

ومرة يتوسع في الكلام والحكم بل ويتعقب بعض أهل العلم.

ومرة يشير إلى بعض طرق الحديث الأخرى.

بل ربَّما يخرج إلى التطويل فيما لا علاقة له بحديث الكتاب، كما في [ص (90)، (105)] في أثر الحسن: «حلقُ القفا يزيد في الحفظ»، ذهب يخرج حديثا موضوعًا مرفوعًا في النهي عن حلق القفا إلا في الحجامة، ولم ينتبه إلى الفرق بين الأثر والحديث الموضوع المرفوع!!

## ب ـ الملاحظات التَّفصيلية:

1ـ قال في [ص (24)، (28)]: «وحسَّنه في كنز العمال (6/ 593)»، ومعلوم أن صاحب «كنز العمال» لا يحكم على الأحاديث، وإنما هي أحكام السيوطي في الجامع وزوائده.

2ـ خرج [ص (28-29)، (33)] حديثا وذكر أن في إسناده كذابًا، ثم أعلَّه بالانقطاع بين مكحول وشداد، وتكلم عن تدليس مكحول!

**وهذا غير مقبول ولا معقول**، لأن عنعنة مكحول في «صحيح مسلم»، فكيف يتكلَّم عنها في إسنادٍ فيه كذاب.

---

(1) الإحالة هنا إلى طبعة المعالم فقط.

3ـ قال [ص (35)، (40)] عن أحد الرواة: «في الأصل عمرو ـ بفتح العين ـ، وهو تصحيف، والتصويب من تاريخ بغداد (5/ 470)، وذكره ابن عدي في الكامل (6/ 440) في سند حديث».

ماذا يعني وروده في سندٍ في «الكامل» حتَّى يذكره في هذا الموضع؟! لو كان استند إلى طبعةٍ دقيقة، أو أحال على مخطوطةٍ موثوقة، لقلنا إنَّه يتأيَّد بها في تصويب الاسم!! أمَّا أن يحيل إلى طبعة كالطبعة التي أحال عليها ليُخَطِّئ ما ضبطه عبد الغني المقدسي بخطِّه فهذه أعجوبة!!

وقد كنتُ رأيته في كتاب «التوكُّل» للحافظ عبد الغني: عُمر، كما ضبطه هنا في نسخته من «رياضة المتعلِّمين»، ولم أنشط لتحرير الكلام فيه، حتى رأيت الشيخ رضا بوشامة تولَّى ذلك في نقده للتَّحقيق، فانظره فيه.

4ـ أخرج ابن السني [ص (35، 36)، (41)] حديثا من طريق عبيد الله بن ميمون القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه، فخرجه المحقق ثمَّ قال: «وراه الحاكم من طريق آخر عن ميمون القداح عن شهاب بن خراش عن عبد الملك بن عمير عن ابن عباس به...»، ثم اشتغل بالكلام على إسناد الحاكم وترك إسناد المصنف!

وقد وقع له هذا في موضع آخر، فقد روى ابن السني [ص (90)، (105)] أثرا من طريق أحمد بن محمد الحاطبي عن الحنيني عن مالك، فعلق عليه: «أخرجه عبد الله بن أحمد في الزهد (529) حدثنا أبي أخبرنا موسى بن داود قال: سمعت مالك بن أنس قال: فذكره بنحوه وسنده صحيح إلى مالك».

فقد تكلم على إسناد كتاب «الزُّهد»، وترك إسناد الكتاب الذي يحققه!

5ـ قال [ص (49)، (56)] في حديث رواه ابن السني بإسناده إلى أنس: «لعل المصنف تفرد به عن أنس»، وقال نحو ذلك [ص (181)، (208)].

وهو غلطٌ، لأنه لا يقال تفرَّد في مثل هذا، بل لا بدَّ من تقييده، كأن يقول: انفرد بإخراجه.

ثم هو لم ينفرد بإخراجه، فقد ذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» (210) أن العسكري رواه بهذا الإسناد عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ.

6ـ ذكر [ص (55)، (63)] أثرا من موطأ مالك ثم قال: «ولم يعلق عليه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ولا ابن الصلاح في وصل بلاغات الموطأ».

وهذه جهالة، لأن «التمهيد» خاصٌّ بما أسنده مالك من الأحاديث المرفوعة، دون الموقوفات والمقطوعات، وأيضًا ابن الصلاح اعتنى بوصل بلاغات «الموطأ» المرفوعة مما لم يصله ابن عبد البر، دون غيرها من الآثار غير المرفوعة، فالمحقق **لا يدري أصلَ موضوعِ هذه الكتب الَّتي يحيل إليها!**

7ـ أخرج ابن السني [ص (86)، (100)] حديثا فعلق عليه المحقق: «عزاه السيوطي في اللآلئ المصنوعة (1/ 106) إلى المصنف في الطب النبوي...».

وهذا موهم، لأن قوله: «عزاه السيوطي» يُفهم منه أن السيوطي قال: رواه ابن السني في كتاب الطب، هذا المعروفُ، والسيوطي إنَّما ساق إسناد ابن السني كاملًا، فالعمل في مثل هذا أن يقال: رواه ابن السني بهذا الإسناد كما في اللآلئ! وسيأتي نظير هذا في المسألة (16).

هذا فضلا عن أن الحافظ أبا نعيم قد عمل مستخرجًا أو كالمستخرج على كتاب «الطب» لابن السنيِّ، فروى أحاديثه بأسانيد نفسه، فإن لم يكن عنده رواه عن ابن السني، وهذا الحديث منها، فإنّه قال (137): «**أخبرنا أحمد بن محمد في كتابه**» يعني الحافظ أبا بكر ابن السني، **فأين المحقِّق من هذا؟!**

8ـ روى ابن السني [ص (87)، (101)] أثرا عن ابن مسعود فعلَّق المحقق: «لم أجده، وقد أورده الغزالي في إحياء علوم الدين (4/ 124) ولم يعلق عليه العراقي».

وهذا جهل، فالعراقي إنَّما يخرج الأحاديث المرفوعة فقط، وهذا واضح، وإن داخلك فيه شك فاقرأ مقدِّمة الكتاب، **وهذا يُضَاف إلى ما تقدَّم في المسألة السابعة من جهله بموضوع ما يحيل إليه من كتب العلم المشهورة.**

ثمَّ ما الفائدة من ذكر إيراد الغزالي له في «الإحياء»؟! إنَّما يذكر العلماء من هذا ما من شأنه أن يُقَوِّيَ الحديث.

9ـ روى ابن السني [ص (88)، (102)] حديثا: «**أخبرنا أبو خليفة ثنا محمد بن كثير...**»، فعلق عليه: «أخرجه من طريق المصنِّف ابنُ حبان (391)...».

لمّا رأيت هذه الجملة استغربت أن يكون ابن حبان يرويه من طريق ابن السني، ولما راجعت كتاب ابن حبان وجدته رواه عن أبي خليفة شيخِ ابن السني، ففهمت أن مراد المحقِّق أن ابن حبان رواه من نفس طريق ابن السني!

والخطأ في هذا أنَّ قول القائل من طريق فلان يعني أنه من رجال إسناده، فاستعملها هو استعمالا آخر موهمًا، وقد تكرّر هذا منه، فقد قال [ص (113)، (131)] مثلا: «أخرجه عبد بن حميد (450) ومن طريقه الطبراني في الكبير (6/ 161)»، وهو يعني أنه أخرجه من نفس الطريق، فعبد بن حميد رواه عن شيخه يزيد بن هارون، وأخرجه الطبراني من طريق يزيد.

إن قلت: هذا اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح، أقول صحيح هذا لو لم يوهم خلاف الشائع عند الناس، على أنه لا يشاح في اصطلاحه لو نصّ عليه وبيّنه، **لكنه يتكلّم بكلامِ القوم، ولا يفهم مرادهم، فيضعه في غير مواضعه تشبُّعًا بما لم يُعْطَ**، وقد تقدَّم له من هذا نظائر وهي قوله:

1ـ عن فلان به، قبل أن يصل إلى الراوي مَدارِ الإسناد.

2ـ تفرد ابن السني بإخراجه، لما رواه في كتابه بإسناده.

3ـ عزاه السيوطي، لما نقله بإسناد صاحب الكتاب.

4ـ من طريقه، لما شاركه في شيوخه أو مَنْ فوقهم.

10ـ روى ابن السني [ص (103)، (119)] أثرا من طريق شعبة عن الهيثم قال: «رأى عاصم بن ضمرة ناسا يتبعون سعيد بن جبير فنهاهم وقال:...»، فعلق المحقق: «أخرجه أحمد في الزهد.. من طريق شعبة، وإسناده حسن، الهيثم ـ وهو ابن أبي الهيثم الصيرفي الكوفي ـ وشيخه عاصم بن ضمرة صدوقان كما في التقريب».

في هذا التَّعليق عدة أخطاء، كلُّها دَوَاهٍ:

**الأول**: أن الحديث في «الزهد» من رواية عبد الله، قال: حدثنا أبو بكر حدثنا شيبان.. وأبو بكر هو ابن أبي شيبة صاحب «المصنف»، فالحديث من زيادات عبد الله على «الزهد» لأبيه، وليس من رواية أبيه.

**الثاني**: عاصم بن ضمرة ليس راويا في هذا الإسناد، بل هو منتهاه، وهو القائل المرويُّ عنه الأثر، فإدخاله مع الهيثم في سبب تحسين الحديث غلط فاحش.

**الثالث**: أن الهيثم ثقة، وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم، وأثنى عليه شعبة، وقال أحمد: «ما أحسن أحاديثه وما أشدَّ استقامتها» [«تهذيب الكمال» (30/ 369-370)]، فرواية مثل هذا صحيحة لا حسنة.

11ـ قال [ص (104)، (120)]: «أخرجه عبد الله في فضائل الصحابة (921) والدارمي (551) والبيهقي في المدخل (496) من طريق ابن عيينه، وفيه انقطاع بين ابن عيينة وعلي».

إنّما أخرجه الدارمي من طريق ابن عيينه عن أُمَيّ عن علي، وأميّ هو أميُّ بن ربيعة الصيرفي أحد الثقات، فالانقطاع بين أميٍّ وعلي، والظاهر أن ابن عيينه كان يذكر أميًّا مرَّة ويُسقطه أخرى.

12ـ أخرج ابن السني [ص (105)، (121)] أثرًا من طريق ابن المبارك، فقال المحقق: «أخرجه المصنف من طريق ابن المبارك في الزهد (50)».

ظاهر العبارة أنَّه أخرج الحديث في الكتاب الذي يُحقِّقه من الكتاب الَّذي يحقِّقه! وليس هذا مراده، وإنما أراد أن المصنف رواه هنا من طريق ابن المبارك، وهو في كتاب «الزهد» له، وطريقةُ أهل العلم في هذا أن يقول: أخرجه ابن المبارك في «الزهد»، أو: هو عند ابن المبارك في «الزهد».

على أن الموضع الذي أحال عليه هو رقم الحديث في زيادات نعيم بن حمَّاد التي أثبتها المحقق في آخر النسخة، وابن السني إنما رواه من طريق المروزي عن ابن المبارك، **فليس الطريق الذي رواه منه ابن السني هو الذي في «الزهد» المطبوع، فكان عليه أن ينبه لهذا، ويحقق الأمر فيه لو كان محقِّقًا.**

13ـ روى ابن السني [ص (108)، (124-125)] حديثا من طريق شعبة عن قتادة عن لاحق بن حميد عن حذيفة، فعلق عليه المحقق:

«إسناده ضعيف، لاحق بن حميد أبو مجلز قال الذهبي في الميزان: من ثقات التابعين، لكنه يدلس، وقال ابن معين: لم يسمع من حذيفة، وأورده ابن طاهر في «ذخيرة الحفاظ» (1745) وقال: رواه أبان بن يزيد القطان عن قتادة عن أبي مخلد عن قتادة عن حذيفة وهذا قد اختلف فيه وأبان قال يحيى القطان لا أروي عنه».

**وعليه في هذا التعليق مؤاخذات:**

**الأولى**: أنه نسي أن يُخرّجه، أو لم يجده في المصادر، وقد أخرجه أبو داود (4826) عن موسى بن إسماعيل قال: حدثنا أبان عن قتادة، وأخرجه أحمد (23263) والترمذي (2753) من طريق شعبة، عن قتادة.

**الثانية**: اقتصاره ـ تبعًا لابن طاهر ـ على ذكر رواية أبان فقط ليس بسديد، فقد تابعه

شعبة كما تقدم، ورواه أيضًا شريك وهمام وغيرهما عن قتادة.

**الثالثة**: اقتصاره ـ تبعًا لابن طاهر ـ على قول يحيى القطان في أبان يوهم أنه ضعيف، وليس كذلك، بل هو ثقةٌ ثبتٌ حجَّة، وناهيك أنَّ أحمد قال عنه: «**كان ثبتًا في كل المشايخ**».

**وأما قول القطان الذي ذكره فلا يثبت عنه**، لأن ابن عديٍّ رواه عنه في «الكامل» (2/ 288) من طريق محمّد بن يونس الكديمي، والكديمي متروك، وقد أشار الذهبي إلى عدم ثبوته عن القطان فقال في أول ترجمة أبان من الميزان: «**روى الكديمي وليس بمعتمد**...».

**الرابعة**: أن في الكلام الذي نقله عن ابن طاهر تصحيفات واضحة لا تخفى، ولم ينتبه لها ولا نبَّه عليها:

فقوله: «**أبان القطان**» صوابه: أبان العطار.

وقوله: «عن قتادة عن أبي مخلد عن قتادة» واضح فساده، ولعلَّه: قتادة عن أبي مجلز عن حذيفة، وهي رواية أبي داود (4828) من طريق أبان العطار.

14ـ قال [ص (120)، (139)]: «عزاه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية إلى أبي يعلى...».

لا يقال في مثل هذا: «عزاه»، لأنه يوهم أنه مجرَّد عزو بغير ذكر السند، وعادة أهل العلم في مثل هذا أن يقولوا مثلا: رواه أبو يعلى كما في «المطالب العالية».

# القسم الرابع

## تقصيره وقصوره في عزو الأحاديث والآثار

### وفيه أربع مسائل على سبيل التَّمثيل لا الحصر

وقضية العزو سهلة، لكن أذكر نماذج مما وقع له فيه قصور فاحش.

1ـ من ذلك ما في [ص (69)، (80)] في حديث رواه ابن السني من طريق النسائي، وهو في «سننه»، فخرجه المحقّق من «الأدب المفرد» و«سنن أبي داود»، **وترك المصدر الذي رواه منه المصنِّف**.

2ـ وأعجب منه أنه خرّج [ص (71)، (83)] حديثا من سنن أبي داود، ونقل قول الشيخ الألباني فيه: إنه صحيح على شرط مسلم، مع أن تمام كلام الألباني: «على شرط مسلم، **وأخرجه هو وأبو عوانة في صحيحيهما**»، فقد نص الألباني على أنه في «صحيح مسلم»، وهو فيه برقم (673) ومع ذلك اقتصر المحقق على عزوه إلى أبي داود!!

3ـ ومن لطيف ما وقع له: حديثٌ رواه ابن السني في موضعين، رواه [ص (97ـ98)، (113)]، ثمَّ رواه [ص (105-106)، (121-122)]، فاقتصر المحقق في الموضع الأول على عزوه لأبي داود، واقتصر في الثاني على عزوه لأبي يعلى وأحمد!! فعلى أيِّ منهج يسير في التخريج؟!

4ـ ومن القصور البيِّن أنه خرّج حديثا [ص (179) (206)]فقال: «رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (37/ 444)»، فمع أنه أبعد النجعة جدًّا، إذ الحديث رواه أبو داود في «سننه» (1474) وأحمد في «المسند» (22758)، إلا أن اللطيف في الأمر أن محقِّقي «المسند» أحالوا ـ في الموضع الذي أحال عليه هو ـ إلى الموضع المتقدِّم الذي أخرجه فيه أحمد نفسُه، ولو رجع إليه لوجد أنَّهم ذكروا أنه في «سنن أبي داود».

# القسم الخامس

## تخليطه في الرواة الذين يذكرهم

### وفيه إحدى عشرة مسألة

ممَّا رأيته في تحقيق الدكتور **ولا أذكر أنه مرَّ عليَّ عند غيره من متقدِّم ولا متأخِّر ولا معاصرٍ**، أنَّه يخلط في أسماء الرواة الذين يتكلَّم عنهم، فهو يتكلَّم عن إسناد فيه فلانٌ من الرواة، فيقول: فيه فلان، فيخطئ في اسمه، وهذا يُشعر بتخليطٍ وعجلةٍ واضطراب، ولو وقع منه مرَّة مثلا لكان خطأ عاديًّا يقع فيه أيُّ أحدٍ، لكنَّه تكرَّر منه، **وهذا يدلُّ على أن هذا الرجل لا يوثق بنقله في العلم لكثرة تخليطه**.

**وهاك المواضع التي خلط فيها:**

1ـ روى ابن السني [ص (27)، (31)] من طريق معاذ بن أسد ثنا **أبو غانم يونس بن نافع**.. فقال المحقق: «إسناده ضعيف، **يونس بن غانم** قال الحافظ في التقريب: صدوق يخطئ».

2ـ روى ابن السني [ص (32)، (36)] حديثا في إسناده **محمد بن عيسى بن الطباع**، فقال المحقق: «أخرجه الطبراني.. عن **عيسى بن الطباع** به».

3ـ روى ابن السني [ص (34)، (39)] حديثا من عن **جعفر بن حمدان الشحام**، فقال المحقق: «رجاله ثقات غير **جعفر بن حماد الشحام**».

4ـ وأغرب ما رأيته من تخليطاته أن ابن السني أخرج [ص (55)، (63)] عن ابن منيع عن صالح بن مالك الخوارزمي ثنا مسلم بن خالد الزنجي عن محمد بن المنكدر أن عمر بن الخطاب...

فقال المحقق: «لم أجده، ويحيى بن يمان قال فيه الحافظ صدوق عابد... وإسماعيل

بن جعفر لم أجد من ذكره».

فهذان الراويان لا وجود لهما في إسناد أثر عمر ﷺ كما ترى، وإنَّما هما في إسناد آخر بعدَه، والعجيب أنه لمَّا تكلَّم عن الإسناد الذي فيه هذان الراويان أعلَّه بيحيى بن يمان فقط، ولم يتعرَّض لإعلاله بإسماعيل!!

5ـ أخرج ابن السني [ص (72)، (83)] حديثا من طريق **سليمان بن عبد الرحمن**، فقال المحقق: «إسناده مسلسل بالضعفاء **إسماعيل بن عبد الرحمن** وهو ابن عيسى بن ميمون التميمي أبو أيوب...».

6ـ روى ابن السني [ص (86)، (99-100)] حديثا من طريق **إسماعيل بن عيسى**، فقال المحقق في الحاشية: «من طريق **إسماعيل بن موسى**».

7ـ روى ابن السني [ص (87)، (101)] أثرا من طريق **عمرو بن مرة** عن ابن مسعود، فعلق عليه: «إلَّا أن فيه انقطاعًا بين **عبد الله بن مرَّة** وبين ابن مسعود».

8ـ روى ابن السني [ص (98)، (113)] حديثا عن **عبد الله بن محمد بن جعفر** فعلّق عليه المحقق: «تقدم حال **محمد بن عبد الله** شيخ ابن السني».

9ـ روى ابن السني ص (159ـ ط المعالم) حديثا من طريق **ربعي بن خراش**، فعلق عليه المحقق: «من طريق **ربعي بن حراش**».

والصَّواب ما في كلامه لا ما في الإسناد[1]، فهو حراش بالحاء المهملة كما «الإكمال» (2/ 424-426) وغيره.

10ـ روى ابن السني [ص (179)، (206)] حديثا من طريق **عيسى بن فائد**، فعلق عليه المحقق: «إسناده ضعيف، **عيسى بن عائد** مجهول».

(1) صُحِّح هذا في طبعة «الميراث النبوي» ص (183)، وإنما أبقيت التنبيه عليه لمن كانت عنده الطبعة الأخرى.

11ـ روى ابن السني [ص (256)، (298)] حديثا من طريق **عمرو بن أبي كثير**، فقال المحقق: «أخرجه ابن شاهين ... من طريق **عمرو بن كثير**».

لكن هنا الصَّواب ما في كلامه لا ما في الإسناد، فهو عمرو بن كثير كما في مصادر التخريج!

# القسم السادس

## تعليقــات متفــرِّقات

### وفيه إحدى عشرة مسألة

1ـ نقل [ص (33)، (38)] قول أبي حاتم قال: «هذا الحديث باطل، يشبه أن يكون يحيى عن النبي مرسل» ثم قال: «كذا بحذف ألف تنوين النصب»، مع أن هذا أسلوب معروف، يقول: يحيى عن النبي ﷺ، ثم يقول مرسل، أي هو مرسل، ولا حاجة إلى تعديله.

وهذه العبارة: «كذا، بحذف ألف تنوين النصب»، أخذها من حاشية كتاب «العلل» لابن أبي حاتم (2/ 359)، فإن المحقِّقين نبهوا على ذلك، ولكنهم لم يُلحِّنوه، بل قالوا هو على لغة ربيعة، إحدى قبائل العرب المشهورة، وأحالوا على موضع سابق في الكتاب بيَّنوا فيه بتوسع أن كثيرا من الكلمات المنصوبة المنوَّنة تأتي في الكتب بغير ألف، وذكروا أمثلة لذلك، ومع هذا لم يستفد المحقِّق من تلك الحاشية الّتي أخذ منها هذا التنبيه، فراح يتصرّف في الكتاب ويُلحِّن المصنِّف والناسخ ـ على جلالتهما ـ، فلحَّنهما في ص (124)، و ص (180)، وص (194)، وص (205).

2ـ قال [ص (35)، (40)]: «وحسنه الترمذي... وكذا ابن دقيق العيد حيث أورده في الإلمام».

وظاهر هذا أن تحسينه له هو بإيراده في «الإلمام»، وهذا فيه نظر، لأن ابن دقيق العيد لم يشترط أن ما أدخله في كتابه فهو حسن، بل شرط أن لا يورد «**إلا حديث من وثّقه إمام من مزكي رواة الأخبار وكان صحيحا على طريقة بعض أهل الحديث الحفاظ**» كما هو نصه في مقدِّمة كتابه ص (6)، وهذا الشرط لا يفيد التحسين كما هو ظاهر.

ثم تبين لي أن المحقق مقلد في هذا للشيخ الألباني رحمه الله، فقد ذكر نظيرَه في «إرواء

الغليل» (3/ 191) و(8/ 175).

3ـ قال [ص (56)، (64)]: «وأبو بشر هو بكر بن حكيم المزلق». الصواب: بكر بن الحكم.

4، 5ـ ترجم ابن السني [ص (56)، (64)]: «**ولا يأكل من الطعام ذا ريح كريهة**»، فعدله المحقق في الأصل فجعله: «ذي ريح» وعلق عليه في طبعة المعالم: «في الأصل: ذا، وهو لحن».

كلا، ليس لحنًا، بل هو مفعول يأكل، و«مِن» في قوله: «من الطعام» بيانيَّة لا تبعيضية، ووجهُ الكلام: ولا يأكل ذا ريحٍ كريه من الطَّعام، وهذا ظاهر.

ولو قلنا إن «مِن» تبعيضيَّة فللنَّصبِ وجهٌ أيضًا، وهو أن تكون «ذا ريح» حالًا، أي: ولا يأكل من الطَّعام حال كونه ذا ريح كريهٍ.

أما في طبعة «الميراث النبوي» فقد حُذِفت الإشارة إلى التَّعديل، وهذا أشدُّ قبحًا، إذ هو تصرُّف في أصل النص من غير بيان!! وفيه يصدق قول القاضي عياض ﷺ في «الإلماع» (167): «**ولهذا قد شاهدنا من الإصلاحات لمثل هذا لبعض المُتجَاسِرين ـ وأكثرهم من المُحْدَثِين والمتأخِّرين ـ ما الصَّواب فيما أنكروه، وعينُ الخطأ ما أصلحوه**».

ومن أجل هذا ونحوه كان الراجح عدم التصرف في الأصل، والاكتفاء بالتنبيه في الحاشية في مثل هذا الموضع، لئلا يُفتح الباب للجاهل فيُفسد الكتاب بدعوى التصحيح، قال القاضي عياض في «الإلماع» (186) أيضًا: «**وحماية باب الإصلاح والتغير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم**».

وقد وقع للمحقق أقبح من هذا في مواضع أخرى، كما بوّب ابن السني [ص (76)، (88)]: «**وليتملّق العالم**»، فعدلها إلى: «وليتملق للعالم» وعلَّق: «في الأصل: وليتملّق العالم، ولعلّ ما أثبته هو الصواب».

وما في الأصل صوابٌ أيضا، لم يكن ثَمَّت داعٍ إلى إفساده بالتغيير، قال في «الصَّحاح»: «**يقال: تملّقه وتملّق له، تملُّقا وتِملَّاقًا، أي تودَّد إليه وتلطّف له**».

6ـ نقل [ص (58)، (66)] قول الهيثمي عن حديث: «رواه الطبراني في الأوسط والكبير بأسانيد...» وقال: «لم أجده في الكبير، ولعلّه في الجزء المفقود».

أقول: كلا، بل هو فيه (22/ 132).

7ـ نقل [ص (83)، (96)] عن المناوي في شرح حديث «**خير الصحابة أربعة**» قولَه في آخر كلامٍ: «وقيل: تخصيص الأربعة لموافقة الحكمة في بناء الأمور على الأربعة والأربعين، فإنّ قواعد البناء أربعة، وبناء الكعبة على أربعة، والأشهر الحرم أربعة، وخلفاء النبوة أربعة، وميقات موسى أربعون، **والأبدال أربعون**»، وسكت عنه.

وقوله: «**الأبدال أربعون**» هذا من خرافات الصّوفية التي لا يجوز نقلها من غير إنكار لها، نعم، ورد في عبارات بعض الأئمَّة لفظ «الأبدال» بمعنى الصَّالحون أهل التقوى، أما باعتبار هذا العدد المخصوص ـ وهو الأربعون ـ فهو ممَّا اختص به الصُّوفية، وقد لخَّص بعض الباحثين عقيدتهم في ذلك بقوله: «**طبقات رجال الغيب: ويزعم الصُّوفية أنَّ العالم يدوم بقاؤه بفضل تدخُّل طبقة من الأولياء المستورين عددهم محدود، وكلَّما قبض منهم واحد خلفه غيره، ورجال الغيب هم: ثلاثمائة من النقباء، وأربعون من الأبدال، وسبعة أمناء، وأربعة عمد، ثم القطب، وهو الغوث**»[1].

**فهل يجوز نقل مثل هذا الكلام والسكوت عنه؟!** هذا فضلًا عن خروجه عن موضوع الحديث الذي ورد فيه ذكر الأربعة لا الأربعين!!

8ـ نقل [ص (100)، (115)] كلاما للحافظ الصوري بواسطة «الإصابة» لابن حجر، وصرح الحافظ أنه في فوائد الطيوري، ولم يعلم المحقق أن فوائد الطيوري مطبوعٌ باسم

(1) «التصوُّف» لماسينيون ص (45-46).

«الطيوريات» في ثلاثة مجلدات، فكان ينبغي أن ينقل من المصدر الأصلي، والكلام المذكور فيه (3/ 1093).

9ـ أخرج ابن السني [ص (104)، (120)] أثرا عن الحسن: «إن خفق النعال خلف الرجال قل ما يثبت الحمقى» فعلق: «أخرجه الدارمي من طريق حماد بلفظ: يلبث وهو تصحيف، ولعله من المحقق».

ليس تصحيفًا، فهو في طبقات ابن سعد (9/ 169) و«تهذيب الكمال» (6/ 111) وغيرهما كما عند الدارمي، ومعناه واضح مستقيم، فلا حاجة لدعوى التصحيف.

10ـ قال [ص (210)، (243)]: «أخرجه أبو طاهر الرّازي في «أخبار النحويين...».

الصّواب في اسمه: أبو طاهر البزار، وهو الحافظ الكبير شيخ المقرئين، يعرف بابن أبي هاشم، وقد ذكره المحقِّق مرَّة أخرى فقال: أبو طاهر المقرئ، فأصاب.

11ـ في كتاب ابن السني [ص (224)، (259)]: «لما دفع عبد الملك بن مروان **ولده** إلى الشعبي»، فعلق المحقِّق على قوله: «**ولده**»: «كذا في الأصل، وكذا وردت في «الأدب المفرد» وغيره، ولعل الصواب: أولاده، حسب السياق...».

أقول: إذا كان مثل هذا الرَّجل هو من يتولَّى إخراج كتب العلم فلا عجب من ظهور التَّصحيف والتَّحريف فيها، فإن من مشهور مسائل العربية أن المفرد المضاف يعمَّ، فضلًا عن أنَّ «ولد» اسم جنس، ولا يُحصَى كم ورد في نصوص الشرع وكلام العلماء وأهل اللُّغة مرادًا به أولادُ الرَّجل جميعًا، ومن الصريح في هذا ما في «الصَّحيحين» عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «**ورأيتُ إبراهيم، وأنا أشبَه ولده به**»، أي: أشبه أولاده، وبوَّب البخاري رحمه الله في كتاب النِّكاح من «صحيحه» (3/ 371): «**باب إنكاح الرجل ولدَه الصِّغار**»، ولم يقل: الصَّغير، لأنَّه أراد الجنس لا المفرد، فالله المستعان.

# القسم السابع

## الـــطَّـــرائـــف

### وفيه أربع مسائل

هذا القسم قد يُبادر القارئ باستبعاد وجودِه، أو استنكار إيرادِه، ولكن المحقق اضطرَّني إليه، فلا تعْجَل بالحكم قبل أن تَرِد المَشرب.

1ـ قال المحقق [ص (131)، (151)] في تخريج حديث: «أخرجه ابن سعد في الطبقات (1/ 415) وأحمد بن منيع في الطبقات الكبير (1084)»!!

فـ«الطبقات» هو نفسه «الطبقات الكبير»، لكن في طبعة الخانجي اسمه: «الطبقات الكبير».

وابن سعد هو **محمد** بن سعد بن منيع، وليس **أحمد** بن منيع، ولعلّه ظن أنّه الحافظ الكبير أحمد بن منيع صاحب «المسند»، فألصق به «الطبقات الكبير»، وهذا شأن من أقحم نفسه في مَهَامِهَ لا يفقه مسالكها!

2ـ قال ابن السني [ص (136)، (156)]: «حدثني علي بن أحمد بن سليمان ثنا هارون بن سعيد قال سمعت ابن وهب يقول: سألت سفيان بن عيينة...» فقال المحقق: «سنده صحيح، رجاله رجل الشيخين عدا شيخ المصنف، وعدا هارون بن سعيد، فمن رجال مسلم».

فقد حكم على إسناد ثلاثي بأنّ رجاله رجال الشيخين، ثم استثنى اثنين وبقي واحد!!

كان عليه أن يقول: سنده صحيح، فيه رجل من رجال الشيخين!

3ـ قال [ص (72)، (83)] في إسناد يرويه إسماعيل بن عياش عمن حدثه عن عمرو بن دينار: «إسماعيل بن عياش قال الحافظ: «صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم» ولا ندري هذه الرواية أهي عن الشاميين أم لا؟ لجهالة الراوي الذي روى عنه،

وهي علة أخرى في الحديث»؟!

كان قد أعَلَّ الإسناد المذكور بجهالة من يروي عنه إسماعيل، ثم ضم إلى ذلك أن رواية إسماعيل عن غير أهل الشام ضعيفة، ولا ندري هذا المجهول من الشامين أم لا؟ وهذه من أظرف ما عُلل به حديثٌ.

4- روى ابن السني [ص (144)، (165)] حديثا عن سرّى بنت نبهان ﵂، فخرّجه المحقق وقال: «سرى بنت نبهان لها صحبة **وقد فاتت الحافظ ابن حجر، فلم يذكرها في الإصابة**»!!

وهذا والله العجب، يغلط النَّاسُ في المسألة تكونُ في الكتاب في غير موضعها، وفي غير مظانِّها، فربَّما لا يهتدون إليها، فيقول أحدهم: لا توجد فيه، ويقول المحترز منهم: لم أجدها فيه، وقد عُني الناس بهذا منذ القديم، ولهم فيه لطائف، وفي هذا الغرض صنَّف الزركشي كتابه «**خبايا الزوايا**»، أمَّا أن تكون المسألة في موضعها المعروف فلا يقف عليها من يفتش عنها فهذا عجيب! فأنت لو فتحت حرف السِّين في القسم الأوَّل من قسم النِّساء من «الإصابة» فستُقلِّب بضع صفحات حتَّى تأتيك ترجمة هذه الصَّحابية ﵂، فكيف يقول المحقق: فاتت ابن حجر؟!

ولعلَّه يكون كتب في برنامج البحث في جهازه: «سرى بنت نبهان»، فلم تَخْرُج له «الإصابة» في نتائج البحث، لأنَّ الحافظ قال (8/ 108): «**سرّى، بتشديد الراء مقصور. ضبطها الأمير، وتقال بالمدّ، بنت نبهان**».

ولو كان يعلمُ قدر هذا الكتاب وما فيه من التحرير البالغ لما سهلت عليه هذه المجازفة!!

ثمَّ إنَّ حديثها في سنن أبي داود (1953)، وهو خرَّجه من «معرفة الصحابة» لأبي نعيم و«أسد الغابة» لابن الأثير!!

وأزيدك أمرًا آخر، وهو أنَّ ابن الأثير أخرجه من طريق أبي داود بالإسناد الَّذي ذكر في مقدمة كتابه «أسد الغابة» أنه يروي به أحاديث السنن، ومع ذلك لم ينتبه المحقق إلى أنَّه في «سننه».

**لعلَّ القارئ يعذرني الآن لَمَّا أفردت قسمًا للطَّرائف!**

أقف عند هذا الحدِّ، وأستغفر الله من شطط القلم، فلقد أدركتني في بعض المواطن خشونَةٌ من هَولِ ما وقفتُ عليه، فليعذرني القارئ الكريم.

وفي الأخير أقول: هذه تسع وثمانون مسألة، أكثرها أوابدُ ودَوَاهٍ، هي من بعض جنايات هذا المحقِّق على العلم والدِّين، وله في تحقيقاته الأخرى وتآليفاته نظائر لها، وفي تصرُّفاته وأحكامه على النَّاس ما هو أدهى، والله حسيبُه، وحسيبُ كلِّ متسوِّر على العلم، مُعتدٍ على أهله.

وأرجو أن يكون فيما تعقَّبتُه فيه قضاءٌ لبعض حقِّ العلم علينا.

ولو أردت أن أَنَزِّلَ على هذا المحقِّق حكمًا فلن أجد أعدل فيه من حُكمه هو، حيث قال في تحققيه هذا [ص (199)، (230)]: «ومن هنا تُدرِك **جهل** محقق «سنن الدارمي» حيث حكم عليه بالضعف وأعلَّه بمحمد بن كثير، **ولو أعطى التحقيق حقَّه لما اجترأ على ذلك، لكن آفة الاستعجال**، فإن كثيرا هذا لم يتفرد به...»، فقد حكم على الرجل ـ من أجل طريقٍ فاتَه ـ بثلاثة أحكام: الجهل، والاستعجال، وأنَّه لم يُعْطِ التحقيق حقَّه، فماذا سيحكم على نفسه؟ وبماذا سيحكم عليه القارئ؟!

تمَّ ـ بحمد الله ـ تبييضًا وتحريرًا وتصحيحًا ليلة الأحد 29 رجب 1439.

والحمد لله ربِّ العالمين.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

# الفهرس العام

**المقدمة** ..... 2

**القسم الأول:** أخطاؤه في التخريج والحكم على الرجال والأسانيد..... 7

**القسم الثاني:** تبرئة الألباني الإمام مما ألصقه به جمعة من الأوهام ..... 21

**القسم الثالث:** الجهل والإخلال بأساسيات التخريج ..... 31

**القسم الرابع:** تقصيره في عزو الأحاديث والآثار..... 39

**القسم الخامس:** تخليطه في الرواة الذين يذكرهم ..... 40

**القسم السادس:** تعليقات متفرقات ..... 43

**القسم السابع:** الطرائف ..... 47